مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

مركز عبدالله بن إدريس الثقافي
Abdullah Bin Idrees Cultural Center

الحلقة النقاشية

(الأمة التي تحوّل ذاكرتها إلى وعي، ووعيها إلى قيمة، وقيمتها إلى عمل، هي الأمة القادرة على صناعة النهضة والمستقبل)

لمشاهدة الندوة كاملة: اضغط هنا

العلوم الإنسانية.. تعزيز القيم وبناء النهضة المجتمعية

إعداد وتصميم ومونتاج

مركز الخليج للأبحاث
البرنامج الثقافي والإعلامي

يونيو 2026

مقدم ومدير الحلقة النقاشية د. زيد الفضيل

مدير البرنامج الثقافي والإعلامي بمركز الخليج للأبحاث

السيدات والسادة المكرمون حضورًا وعبر الشاشة.

أرحب بكم جميعا حضورا ومن ارتبط بنا عبر شاشة الزووم، وأشكركم على المشاركة، كما أنوه بأن هذه الندوة النقاشية تأتي بالشراكة مع أحد أبرز المراكز الثقافية في المملكة العربية السعودية وهو مركز عبد الله بن إدريس الثقافي ممثلًا في حبيبنا أمين عام المركز د. زياد الدريس الكاتب والمثقف المعروف ومندوب السعودية الأسبق في منظمة اليونسكو، ويشاركه ويشاركنا الكاتب والمثقف د. مسفر القحطاني رئيس البرنامج العلمي بالمركز، فأهلًا بكم جميعًا.

في البدء لعله من الواجب أن أُعرِّف بجانب من سيرة الأديب الشيخ عبد الله بن إدريس، وهو أحد أعلام الحركة الثقافية في المملكة العربية السعودية، وتعريفي به هنا هو من باب التوثيق لأجيالنا الشابة الواعدة.

هو أديب وشاعر سعودي، ولد عام 1929م، في بلدة (حرْمَة) شمال مدينة الرياض، اسهم في تأسيس العديد من المبادرات والمشاريع الثقافية مثل النادي الأدبي بمدينة الرياض عام 1975م، وشغل منصب رئيس النادي الأدبي مدة 22 عامًا (1401هـ -1423هـ)، مُنِحَ «وسام الرِّيادة»، و«الميدالية الذهبية» عن كتابه «شعراء نجد المعاصرون» عام 1974م 1394هـ، وكرَّمه الملك عبد الله بن عبد العزيز بوسام الملك عبد العزيز من الدرجة الأولى والميدالية الذهبية في مهرجان الجنادرية سنة 1431هـ بوصفه الشخصية الوطنية لذلك العام.

السيدات والسادة الأفاضل:

أمام هذه التحولات الكبرى يبرز دور العلوم الإنسانية في الفهم والتحليل واستشراف المستقبل، ونحن في ندوتنا النقاشية هذه التي حملت عنوان:

«العلوم الإنسانية: تعزيز القيم وبناء النهضة المجتمعية»

نستهدف بالنقاش دور العلوم الإنسانية في بناء المدنية الحديثة، إذ وكما تعلمون فإن للعلوم الإنسانية مكانة كبيرة في المجتمعات الغربية، حيث تعد ركنًا أساسيًا في بناء الهوية الحضارية، بل إنَّ بعض المفكرين مثل الفيلسوف الألماني فلهلم دلتاي (1833-1911) رفع العلوم الإنسانية إلى مرتبة وجودية عندما جعلها العلامة الفارقة التي تميز الإنساني عن الطبيعي، وجعل من دراستها السبيل الوحيد لاستيعاب التجربة الإنسانية الحية وفهم الوجود البشري على حقيقته.

وقد انعكس هذا التصور الفلسفي على مكانة «العلوم الإنسانية» في مؤسسات التعليم العالي في المجتمعات الغربية، فلا تكاد جامعة كبيرة تخلو من كليات تُدرس الإنسانيات بمختلف تفرعاتها، كاللغات والآداب والتاريخ والفلسفة والأديان وعلم الاجتماع.

ولم يكن العالم العربي بمنأى عن هذا الاهتمام، ولذا كان مشروع النهضة إنسانيًا في المقام الأول، ينطلق في أطروحاته من الحاجة الملحة إلى فهم الذات في علاقتها بماضيها وتراثها والدور المتوقع لهذا التراث في مسعى النهوض والإصلاح، وفهم الذات في حاضرها، وفهم الذات في علاقتها بالآخر وما يكتنف هذه العلاقة من آمال المثافقة ومخاوف الهيمنة.

وبسبب ذلك كان لمشروع النهضة أثرٌ كبيرٌ في تعزيز مكانة العلوم الإنسانية في العالم العربي، لكن هذه المكانة تزعزت خلال العقود الأخيرة، ومن المؤسف أنْ تتعاظم أزمة العلوم الإنسانية خلال الفترة الحالية التي يعيش فيها العالم تحولات كبرى على مختلف الأصعدة، وتتبدى فيه هيمنة الذكاء الاصطناعي.

من هنا تأتي هذه الندوة النقاشية المفتوحة لتبحث في مختلف الإشكالات التي تواجه العلوم الإنسانية في مؤسسات التعليم العالي في العالم العربي، لا سيما ما يتعلق بـ:

- ضعف المناهج الدراسية التي لا تواكب التحولات المعرفية والفلسفية، وبالأخص المقاربات البينية التي تقوم على الوعي الكامل بتداخل التخصصات الإنسانية وتكاملها.

- القصور في بناء المهارات، وهو ما يؤدي إلى اضطراب العلاقة بمنظومة العمل الأوسع، وعرقلة استيعاب خريجي كليات العلوم الإنسانية في سياقات وظيفية أوسع.
- النظرة السلبية للكليات الإنسانية، بحيث أصبحت مكانًا لتصريف الطلاب الذين لم تقبلهم الكليات العلمية، وهو ما أدى إلى إضعاف عاملي «التنافسية» و«الحافز» لدى كثير من الطلاب.
- المستقبل المبهم، في ظل التحولات التكنولوجية والدور المخيف للذكاء الاصطناعي الذي يهدد بقلب منظومة التعليم بأكملها.

ولتوسيع دائرة النقاش فقد طرحنا بعض أسئلة مفتاحية من قبيل:

- هل هناك جدوى من العلوم الإنسانية في سوق العمل؟
- وهل العلوم الإنسانية كما تدرس في جامعاتنا قيمة مضافة للهوية الفردية والوطنية؟

- وكيف يسعنا تجاوز الإشكالات السابقة، وتعزيز بنية الدراسات الإنسانية في نطاقنا التعليمي، والتنويه بأهميتها في سياق صناعة القرار والتخطيط بوجه عام؟

وحرصًا على تعظيم الاستفادة من مداولاتنا في هذه الندوة، نشير إلى أن:

- مداخلة كل مشارك ستكون في حدود 5 دقائق، لإتاحة الفرصة لجميع المشاركين من النخب الأكاديمية والفكرية المشاركة، ويمكن التعقيب في الجولة الثانية في حال الحاجة.
- تكثيف المداخلات وتركيزها في فكرة جوهرية ينتج عنها توصية مهمة ومحددة.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

د. زياد الدريس

أمين عام مركز عبد الله بن إدريس الثقافي

السيدات والسادة الأفاضل،

جاء اختيار مركز الخليج للأبحاث شريكًا في تنظيم هذه الحلقة انطلاقًا من مكانته الفكرية والثقافية، واستمرارًا للتعاون بين المؤسستين في المبادرات العلمية والثقافية.

إنَّ فكرة هذه الحلقة جاءت في سياق التحولات التي فرضها ما يمكن وصفه بـ«توحش الرأسمالية»، حيث أصبح سوق العمل المعيار الرئيس الذي يحدد قيمة التخصصات الجامعية، وهو ما انعكس بصورة واضحة في الجدل الذي شهدته الأوساط الأكاديمية مؤخرًا حول مستقبل العلوم الإنسانية.

لقد أصبحت النظرة السائدة تربط التعليم بالوظيفة فقط، في حين كانت الأجيال السابقة تنظر إلى التعليم بوصفه وسيلة لبناء الإنسان والمعرفة، إلى جانب إعداد الفرد لسوق العمل.

وأدت هيمنة منطق السوق إلى تراجع مكانة العلوم الإنسانية، حتى أصبحت بعض التخصصات تبدو هامشية، رغم دورها المحوري في بناء الفكر وتعزيز القيم.

ومن هنا، ندعو المشاركين إلى الدخول مباشرة في صلب الموضوع، والتركيز على الأفكار والرؤى التي تسهم في إثراء النقاش وإنتاج توصيات عملية.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

د. صالح الخثلان
مستشار أول بمركز الخليج للأبحاث

السيدات والسادة الحضور،

أرحب بكم في مركز الخليج للأبحاث، كما أرحب بالمشاركين معنا عبر الاتصال المرئي، وأتقدم بالشكر للدكتور زيد الفضيل والدكتور زياد الدريس على اختيار هذا الموضوع المهم للنقاش.

فمن الناحية الجغرافية، ينصب تركيز المركز على منطقة الخليج العربي، ودول مجلس التعاون الخليجي، واليمن، والعراق، وإيران، بينما يركز من الناحية الموضوعية على القضايا السياسية والإقليمية وما يرتبط بها من موضوعات متعددة.

إلا أن الشراكة مع مركز عبد الله بن إدريس الثقافي، والأنشطة المشتركة بين المركزين، تؤكد أن مركز الخليج للأبحاث لا ينظر إلى القضايا السياسية بمعزل عن سياقاتها التاريخية والثقافية، بل يدرك أن لكل قضية سياقًا ثقافيًا وتاريخيًا لا يمكن فصله عنها.

ومن البرامج الرئيسة في مركز الخليج للأبحاث البرنامج الثقافي، الذي يشرف عليه الدكتور زيد الفضيل، ويعكس هذا التوجه في الربط بين الجوانب السياسية والثقافية والمعرفية.

السيدات والسادة الأفاضل،

إن قضية العلوم الإنسانية ليست قضية جديدة، كما أنها ليست محصورة في مجتمع أو دولة بعينها، بل هي قضية عالمية طُرحت للنقاش منذ سنوات طويلة، وارتبطت بالنقاش حول دور الجامعة ووظيفتها، خاصة في ظل العولمة، وما صاحبها من حديث عن العلاقة بين الجامعة وسوق العمل، وظهور مفاهيم مثل «تسليع الجامعات»، والنظر إلى الطلاب بوصفهم «مخرجات» لسوق العمل.

ولا يزال هذا النقاش مستمرًا حتى اليوم. وأستذكر هنا مؤتمرًا كبيرًا عقدته وزارة التعليم العالي في منتصف التسعينيات لمناقشة هذه القضية، وكان معالي الدكتور عبد الله العثمان مدير جامعة الملك سعود الأسبق من أبرز من قادوا مشاريع التطوير في الجامعات السعودية، خصوصًا في جامعة الملك سعود.

وخلال تلك المرحلة، كان عدد من الخبراء الدوليين يزورون جامعة الملك سعود ضمن برامج التطوير، ومن بينهم أحد الخبراء الذي زار قسم العلوم السياسية، وأبدى ملاحظة أرى أنها مهمة، إذ قال إن الجامعات تطير بجناحين، لكن ما كان يلاحظه آنذاك هو أن جامعة الملك سعود تهتم بجناح واحد فقط، يتمثل في العلوم الطبيعية والهندسة والطب، محذرًا من أن استمرار هذا النهج سيؤدي إلى اختلال في توازن الجامعة.

وقد دفعت هذه الملاحظة معالي الدكتور عبد الله العثمان إلى تشكيل لجنة من عدد من أعضاء

هيئة التدريس لدراسة واقع الجامعة وتقييم مسار التطوير، برئاسة الدكتور عبد الرحمن الطيب الأنصاري ـ رحمه الله ـ وعضوية عدد من الأساتذة، منهم: المتحدث إليكم، ود. يحيى أبو الخير، ود. عبد الملك آل الشيخ ود. عبد الله عبد الرحمن الحميد ـ رحمه الله، إلى جانب مجموعة من أعضاء هيئة التدريس من مختلف الكليات.

وعقدت اللجنة اجتماعات مكثفة انتهت إلى إعداد تقرير حمل عنوان «أنسنة الجامعة»، وكان مشروعًا متكاملًا تناول عددًا من الجوانب، من بينها تطوير مرافق الجامعة، وفتحها أمام المجتمع، إضافة إلى إعادة التوازن بين الكليات العلمية والعلوم الإنسانية والاجتماعية والإدارية.

ويتمثل الدافع المباشر لإقامة هذه الندوة فيما أثير مؤخرًا حول نية جامعة الملك سعود إلغاء بعض التخصصات الإنسانية، وهو ما أثار قلقًا واسعًا، وإن كانت الجامعة قد تراجعت عن ذلك لاحقًا.

لكن المشكلة، في نظري، أكبر من مجرد المحافظة على أقسام أو تخصصات بعينها؛ فالغالبية العظمى من طلاب الجامعات اليوم يدرسون في الكليات العلمية والطبية والهندسية والإدارية، بينما تكاد العلوم الإنسانية تكون غائبة عنهم، باستثناء مقرر أو مقرر واحد، مثل الثقافة الإسلامية.

وهذا الغياب يمثل إشكالية حقيقية؛ لأن العلوم الإنسانية تؤدي دورًا مهمًا في تشكيل شخصية الإنسان، وبناء هويته، وفهم مجتمعه.

ولذلك، فإن القضية لا تتمثل فقط في الحفاظ على الأقسام والتخصصات، وإنما في إيجاد آليات تضمن وصول العلوم الإنسانية إلى جميع طلاب الجامعات، وهو ما تطبقه الجامعات الغربية، حيث يدرس طلاب الهندسة والطب والعلوم وغيرهم مقررات في العلوم الإنسانية ضمن متطلبات برامجهم الأكاديمية.

وفي ختام مداخلتي، أطرح قضية أرى أنها تستحق الاهتمام وتتمحور في السؤال التالي:

هل توجد استراتيجية واضحة للتعليم العالي في المملكة؟

على الصعيد الشخصي لم أطلع على استراتيجية معلنة بهذا الخصوص، وأرى أن التعليم العالي، بعد دمجه مع التعليم العام، أصبح بحاجة إلى رؤية أكثر وضوحًا واستقلالية، وهو أحد الموضوعات المهمة التي ينبغي الالتفات إليها عند مناقشة مستقبل التعليم والعلوم الإنسانية.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

د. سلطانة الرويلي

أستاذ التاريخ والحضارة بجامعة الجوف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكريم،

أتقدم بالشكر إلى مركز الخليج للأبحاث ومركز عبد الله بن إدريس الثقافي على تنظيم هذه الحلقة المهمة حول العلوم الإنسانية ودورها في تعزيز القيم وبناء النهضة المجتمعية.

وأود أن أبدأ بهذه الفكرة، كل أمة تمتلك ماضيًا، لكن ليست كل أمة تعرف كيف تحوّل ماضيها إلى مستقبل. فكثيراً ما نتحدث عن التاريخ والتراث بوصفهما شيئاً ينبغي حفظه؛ فنحفظ الوثائق، ونرمم الآثار، ونجمع الروايات الشفوية، وننشئ المتاحف والأرشيفات. وهذا كله ضروري، لكنه لا يكفي.

فقد نمتلك ذاكرة كبيرة، من دون أن نحسن قراءتها، أو نستخلص منها القيم والدروس، أو نحوّلها إلى قوة تسهم في بناء الحاضر والمستقبل، ومن هنا أقترح الانتقال من مفهوم «الذاكرة المحفوظة» إلى مفهوم «الذاكرة المنتجة».

الذاكرة المحفوظة هي ما نضعه في الكتب والأرشيفات والمتاحف. أما الذاكرة المنتجة، فهي التي تتحول إلى وعي، وقيمة، ومهارة، ومبادرة، ومحتوى يخاطب المجتمع ويساعده على فهم ذاته.

فالتاريخ ليس مجرد سرد لما وقع، ولا قائمة من الأسماء والتواريخ. المؤرخ لا يسأل فقط: ماذا حدث؟ بل يسأل: من روى ما حدث؟ وفي أي سياق كُتبت الرواية؟ وما الذي ظهر فيها؟ وما الذي غاب عنها؟ وما النتائج التي ترتبت على الأحداث والقرارات؟

وهذه القدرة على نقد المصادر وفهم السياقات هي التي تمنح التاريخ قيمته في عصرنا، فنحن نعيش في زمن تستطيع فيه أدوات الذكاء الاصطناعي أن تلخص آلاف الصفحات، وأن تنتج في ثوانٍ روايات وصورًا ونصوصًا عن الماضي،

لكن سرعة إنتاج المعلومة لا تعني صحتها، وكثرة البيانات لا تعني اكتمال المعرفة، فقد تقدم الآلة رواية متماسكة في ظاهرها، لكنها تعتمد المصادر الأكثر انتشارًا لا الأكثر دقة، أو تغفل رواية محلية مهمة لأنها لم تُوثق أو تُرقمن.

وهنا تظهر الوظيفة المستقبلية للمؤرخ والعلوم الإنسانية، فالمؤرخ لا ينافس الآلة في سرعة جمع المعلومات، وإنما يتميز عنها بنقد المصدر، وفهم السياق، وكشف التحيز، وربط الواقعة بنتائجها الإنسانية والأخلاقية.

ومن أجل تحويل هذه الفكرة إلى ممارسة قابلة للتنفيذ، أقترح إطلاق مبادرة تعليمية وثقافية بعنوان: «مختبر الذاكرة المنتجة»، وهي تجربة يمكن أن تبدأ في جامعة واحدة، ومن خلال مقرر واحد، خلال فصل دراسي واحد، وبالشراكة مع مركز ثقافي أو متحف أو أرشيف.

يختار الطلاب قضية من التاريخ المحلي أو الوطني: تاريخ مدينة، أو حي قديم، أو مؤسسة تعليمية، أو شخصية ثقافية، أو حرفة تقليدية، أو تجربة اجتماعية جسّدت قيماً مثل التكافل والمسؤولية والانتماء، ثم يجمعون الوثائق والصور والسجلات والروايات الشفوية، ويقارنون بين المصادر، ويتحققون من المعلومات، ويكشفون أوجه الاتفاق والاختلاف بينها.

ولا يعمل طالب التاريخ في هذا المختبر منفردًا، بل يتكامل مع طالب اللغة في تحليل الخطاب، وطالب علم الاجتماع في تفسير السياق المجتمعي، وطالب الإعلام في تحويل المادة العلمية إلى محتوى يصل إلى الجمهور. وهكذا يتحقق التكامل بين تخصصات العلوم الإنسانية بدلاً من بقائها في مسارات معزولة.

ويمكن للطلاب الاستفادة من الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي في تفريغ المقابلات، وتنظيم المواد، وتصنيف البيانات؛ لكنهم يراجعون النتائج مراجعة تاريخية ونقدية، ولا يتعاملون معها بوصفها حقائق نهائية. ثم يحولون المادة إلى منتج يخاطب المجتمع: فيلم وثائقي قصير، أو حلقة صوتية، أو معرض رقمي، أو خريطة تفاعلية، أو قصة تاريخية موثقة، أو مادة تعليمية تستفيد منها المدارس.

وبهذا لا يعود الطالب متلقيًا للمعلومة، بل يصبح باحثًا، ومنتجًا للمعرفة، ومشاركًا في خدمة ذاكرة مجتمعه.

وهذه المبادرة تعالج التحديات التي تواجه العلوم الإنسانية بصورة مترابطة، فهي تعالج ضعف المناهج، لأنها تنقل تعليم التاريخ من الحفظ والتلقين إلى العمل على الوثائق والمشكلات والمشروعات، وتعالج قصور المهارات، لأنها تدرب الطالب على البحث، والتحقق، والنقد، وإجراء المقابلات، والكتابة، والعمل الجماعي، وصناعة المحتوى. كما أنها تعالج النظرة السلبية إلى التخصصات الإنسانية؛ لأن المجتمع سيرى طالب التاريخ منتجًا لمحتوى موثوق، ومشاركًا في المتاحف، والأرشفة الرقمية، والسياحة الثقافية، والإعلام، والتحقق من المعلومات؛ إضافة إلى كونها تعالج غموض المستقبل في ظل الذكاء الاصطناعي؛ لأنها تمنح المتخصص في التاريخ دورًا واضحًا

في مراجعة الروايات الرقمية، وتدقيق المحتوى، وحماية الذاكرة المحلية من التهميش أو التشويه.

ولا يقف أثر التاريخ عند حفظ التراث، بل يمتد إلى تعزيز القيم؛ فهو يعزز الانتماء بمعرفة الجذور، ويعزز المسؤولية بإدراك أثر قرارات السابقين، ويكشف نتائج العدل والظلم، ويعلمنا قبول تعدد الروايات مع إخضاعها للنقد والتحقق، فالتاريخ لا يلقّن القيم تلقيناً، بل يكشف للمجتمع نتائج حضورها ونتائج غيابها.

الحضور الكريم،

النهضة لا تعني القطيعة مع الماضي، كما أنها لا تعني البقاء أسرى له. النهضة الحقيقية هي أن نقرأ الماضي بوعي، وننقده بشجاعة، ونحفظ ما فيه من خبرات وقيم، ثم نحوله إلى عمل يخدم الإنسان والمجتمع.

ولهذا فإن توصيتي هي البدء بمشروع تجريبي واضح:

مقرر واحد، وفصل دراسي واحد، وقضية تاريخية محلية واحدة، ومنتج رقمي واحد يصل إلى المجتمع.

فنجاح العلوم الإنسانية لا يقاس فقط بما تحفظه في الكتب، بل بما تحدثه من أثر في وعي الناس وحياتهم.

وأختم بما بدأت به:

كل أمة تمتلك ماضياً، لكن الأمة التي تحوّل ذاكرتها إلى وعي، ووعيها إلى قيمة، وقيمتها إلى عمل، هي الأمة القادرة على صناعة النهضة والمستقبل.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

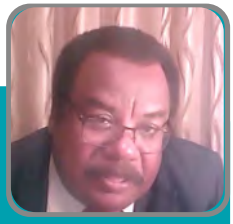

معالي السفير د. الصادق الفقيه

دبلوماسي سوداني وأستاذ الإعلام السياسي

إنَّ الحديث عن أزمة العلوم الإنسانية لا ينبغي أن يُعالج بمعزل عن أزمة المعرفة بشكل عام؛ فالعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية في العالم العربي تواجهان أزمة حقيقية تستوجب النظر إليهما معًا، لا باعتبارهما مجالين منفصلين.

إن الإهمال الذي تعرضت له العلوم الاجتماعية انعكس كذلك على العلوم التطبيقية، لأن المعرفة في جوهرها منظومة متكاملة، لا يمكن فصل أحد مكوناتها عن الآخر.

ولعل أبرز مظاهر هذه الأزمة يتمثل في إهمال اللغة، فهي الحامل الأساسي لكل معرفة، وأي مشروع معرفي لا يمكن أن ينهض دون لغة قوية تستوعب إنتاج المعرفة ونقلها وتطويرها.

كما أن «تسليع المعرفة»، وتحويل التعليم إلى أداة مرتبطة بسوق العمل فقط، أديا إلى تراجع مكانة العلوم الإنسانية والطبيعية معًا، وأثّر هذا التوجه بصورة مباشرة في طبيعة التعليم الذي تقدمه الجامعات العربية.

ولم أجد مجتمعًا متقدمًا أهمل لغته، حتى وإن اختلفت أولوياته التعليمية. وأستشهد هنا بتجربتي في تركيا، حيث نلاحظ صدور تشريعات دورية لتعزيز حضور اللغة التركية في مختلف التخصصات، رغم ما توصف به اللغة التركية من صعوبة، وكذلك بتجارب الدول الغربية التي تولي لغاتها الوطنية اهتمامًا كبيرًا في جميع مجالات المعرفة.

أمَّا الواقع العربي، فيشهد في المقابل تراجعًا في الاهتمام باللغة العربية، في ظل انتشار المدارس والجامعات الأجنبية، وهيمنة الرغبة في دراسة التخصصات المرتبطة بسوق العمل، الأمر الذي أدى إلى إضعاف اللغة بوصفها الوعاء الذي تُبنى عليه المعرفة الإنسانية والعلمية.

إن جميع التخصصات، بما فيها الطب والهندسة، تحتاج إلى أساس لغوي متين. فكيف يستطيع طالب الطب أو الهندسة أن يفهم تخصصه فهمًا عميقًا إذا كانت لغته ضعيفة، أو كان لا يمتلك أدوات التعبير والتحليل بها؟

وقد تعلمنا في الفلسفة أن الإنسان لا يستطيع التفكير خارج إطار اللغة، ولذلك فإن ضعف اللغة يؤدي بالضرورة إلى ضعف المعرفة.

ويرتبط عنوان هذه الحلقة بمحورين رئيسين، هما القيم والنهضة. وهنا نتساءل: بأي لغة، وبأي معرفة، وبأي إنسانيات يمكن تعزيز القيم والدخول في سباق النهضة الذي يتسارع في العالم؟

إن أزمة العلوم الإنسانية ليست سوى جزء من أزمة معرفية أشمل، تشمل مختلف مراحل التعليم، من التعليم العام حتى التعليم الجامعي وما بعده. كما أن ضعف الإنتاج العلمي في الجامعات العربية يعكس هذه الأزمة؛ فكثير من البحوث التي يُرقّى بها أعضاء هيئة التدريس لا تتجاوز إعادة إنتاج المعرفة الغربية، نتيجة غياب القدرة على التأليف والإنتاج العلمي باللغة العربية في مجالات الطب والهندسة والصيدلة وغيرها من التخصصات.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

د. سعد البازعي

أستاذ النقد والأدب والترجمة بجامعة الملك سعود

أستعيد هنا تجربة شخصية تعود إلى سنوات دراستي الأولى في كلية الآداب بجامعة الرياض، كما كانت تُسمى آنذاك، عندما كان الدكتور عبد الرحمن الأنصاري، رحمه الله، يدرّسنا مادة التاريخ القديم للجزيرة العربية.

وقد أخبرنا أستاذنا بأن الاختبار النهائي سيتضمن ثلاثة أسئلة: سؤالًا للحفظ، وسؤالًا لمن يحفظ ويفكر، وسؤالًا لمن يفكر ويفهم فقط. وكان السؤال الثالث هو الأصعب، وكشفت لي هذه التجربة مبكرًا عن طبيعة النظرة السائدة إلى مادة التاريخ بوصفها مادة للحفظ، رغم أنها في حقيقتها تقوم على الفهم والتحليل والتفكير.

ولم يكن هذا التصور مقتصرًا على مادة التاريخ، بل امتد إلى نظرة المجتمع إلى التخصصات الإنسانية عمومًا. فمنذ المراحل الدراسية الأولى، ثم عند الانتقال إلى القسم الأدبي، كان يُنظر إلى هذا القسم بوصفه أقل مكانة من القسم العلمي، وكان الطالب الذي يتجه إلى القسم الأدبي يُوصف غالبًا بأنه الطالب الأضعف أو الأقل قدرة، في حين أن هذا القسم هو الذي تنبثق منه العلوم الإنسانية التي نتحدث عنها اليوم.

إن المشكلة الحقيقية لا تبدأ عند التخرج أو عند البحث عن الوظيفة، وإنما تبدأ من طريقة إعداد الطالب منذ المراحل الأولى للتعليم؛ حيث لا يُدرَّب على التفكير، وإنما يُدرَّب على الحفظ والاستظهار، وينعكس ذلك لاحقًا على دراسة العلوم الإنسانية في الجامعة، فتستقبل هذه الكليات الطلاب الذين لم يتم إعدادهم أصلًا للتفكير النقدي والتحليل، رغم أن طبيعة هذه العلوم تقوم على ذلك.

إن العلوم الإنسانية، بما تضمه من التاريخ واللغة والجغرافيا وعلم الاجتماع وعلم النفس وغيرها من التخصصات المرتبطة بالإنسان، تحتاج إلى بيئة تعليمية تشجع التفكير، إلا أن الواقع التعليمي جعلها تبدو وكأنها الخيار الأخير لمن لم يتمكن من الالتحاق بالكليات العلمية.

وهذا من غرائب واقعنا التعليمي؛ فكيف يمكن أن يُنظر إلى التاريخ، مثلًا، على أنه أقل أهمية من الكيمياء، في حين أنَّ التاريخ يتعامل مع قضايا حساسة تمس الإنسان والمجتمع والهوية بصورة مباشرة؟

إن جزءًا من الأزمة يعود إلى هذه النظرة المتجذرة في المجتمع وفي النظام التعليمي، بينما يتمثل الجزء الآخر في هيمنة الرأسمالية المتوحشة، التي أشار إليها الدكتور زياد الدريس، والتي فرضت نمطًا من الحياة العملية لا يعترف إلا بالتخصصات التي تحقق منفعة اقتصادية مباشرة وتسهم في تحريك عجلة الاقتصاد.

وقد أدى هذا التوجه إلى تراجع مكانة الفلسفة والتاريخ واللغة وسائر العلوم الإنسانية، لأن المعرفة أصبحت تُقاس بقيمتها السوقية، لا بقيمتها الحضارية والثقافية.

كما أشار الدكتور الصادق الفقيه إلى تهميش اللغة العربية في تدريس العلوم، وأرى أن هذه القضية تمثل أزمة أخرى لا تقل خطورة، لأن اللغة هي وعاء المعرفة وأداتها الرئيسة، وأي إضعاف لها ينعكس بالضرورة على جودة التعليم وإنتاج المعرفة.

وفي توصيف حال العلوم الإنسانية، يمكن القول إنها لم تعد تمر بمرحلة المرض فحسب، بل إنها دخلت «العناية المركزة»، في إشارة إلى عمق الأزمة التي تواجهها، والحاجة إلى تدخلات جادة لإعادة الاعتبار إليها داخل المنظومة التعليمية والثقافية.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

د. فوزية البكر

أستاذ أصول التربية الاجتماعية المشارك بجامعة الملك سعود

أتوجه بالشكر إلى مركز الخليج للأبحاث ومركز عبد الله بن إدريس الثقافي على تنظيم هذه الحلقة النقاشية، فموضوع العلوم الإنسانية من الموضوعات الحيوية التي تستحق أن تُناقش من قبل نخبة من المتخصصين والعلماء وأصحاب الرأي.

إن كثيرًا من المنتجات والمشروعات العلمية كانت في أصلها نتاجًا لأفكار أدبية وخيال علمي. ومن الأمثلة على ذلك المفكر النمساوي إيفان إيليتش وكتابه «مجتمع بلا مدارس»، الصادر عام 1971، أي قبل ظهور الإنترنت بسنوات طويلة.

لقد انطلق إيليتش من ملاحظته للتفاوت في الفرص التعليمية، واقترح إلغاء المدارس التقليدية واستبدالها بمجتمعات للتعلم، تقوم على بيئات تعليمية حيوية داخل المدن، وهو ما يشبه إلى حد كبير المنصات ومجتمعات التعلم التي ظهرت لاحقًا مع الثورة الرقمية.

ويوضح هذا المثال أن كثيرًا من الأفكار التي أصبحت اليوم مشروعات علمية وتقنية كبرى كانت بدايتها أفكارًا طرحها الأدباء والمفكرون والمحللون.

كما أن الذكاء الاصطناعي نفسه لا يمكن أن يعمل بمعزل عن العلوم الإنسانية؛ إذ يعتمد في تعامله مع النصوص على اللغة، كما يستند إلى علم النفس لتحليل الدلالات الإنسانية للنصوص

المختلفة وتتبع صفاتها، وهو ما يؤكد عدم إمكانية الفصل بين العلوم الإنسانية والتطورات العلمية والتقنية الحديثة.

وتؤكد التجارب التعليمية في الجامعات العالمية هذا التكامل؛ فكثير ممن درسوا في الخارج، سواء في التخصصات الإنسانية أو العلمية، كانوا يدرسون الجانبين معًا. فلا يقتصر التعليم الجامعي على التخصص الدقيق، وإنما يقوم على بناء قاعدة معرفية أساسية في العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية على حد سواء.

وتمثل هذه النقطة أحد أوجه الخلل في الجامعات المحلية، لأن الطالب ينبغي أن يمتلك أساسًا معرفيًا متينًا في المجالين معًا.

ومن محاور هذه الحلقة ضعف المناهج الدراسية في التعليم العالي، وهذه المشكلة حاضرة بالفعل. وفي إطار اهتمامي بهذا الموضوع، اطلعت على الخطط الدراسية لعدد من الجامعات السعودية، وفوجئت بمدى التشابه الكبير بينها.

فقد وجدت في إحدى الجامعات أقسامًا تحمل أسماء مختلفة، إلا أن مقرراتها الدراسية تكاد تكون متطابقة، كما لاحظت الأمر نفسه في جامعات أخرى، بما يشير إلى وجود تكرار كبير في الخطط والمحتوى العلمي.

ويعكس هذا الواقع وجود مشكلة حقيقية في المناهج الدراسية، إلى جانب مشكلة أخرى تتمثل في أسلوب الأستاذ الجامعي. فالجامعات بحاجة إلى أساتذة مفكرين أكثر من حاجتها إلى أساتذة ملقنين، لأن دور الأستاذ الجامعي لا ينبغي أن يقتصر على نقل المعلومات، وإنما على تنمية التفكير والتحليل والنقاش لدى الطلبة.

إن الحاجة إلى العلوم الإنسانية لا تنبع فقط من أهميتها الثقافية أو الفكرية، بل لأنها ضرورة لبناء الإنسان في جميع التخصصات.

وقد تناولت دراسة أجنبية الخلفيات التعليمية لعدد من المنخرطين في الجماعات الإرهابية حول العالم، وخلصت إلى أن نسبة كبيرة منهم كانوا من خريجي الهندسة. وربطت الدراسة ذلك بطريقة التفكير التقنية البحتة عندما لا يصاحبها بناء إنساني وفكري متوازن.

كما أوضحت الدراسة نفسها أن هذه النسبة كانت أقل في المملكة العربية السعودية، نتيجة توافر فرص العمل والظروف المختلفة. واستشهادي بهذه الدراسة يأتي للتأكيد على أن التكوين العلمي وحده لا يكفي إذا لم يرافقه بناء إنساني ومعرفي متكامل.

إنَّ المجتمع يحتاج إلى العلوم الطبيعية كما يحتاج إلى العلوم الإنسانية، والعلاقة بينهما علاقة تكامل لا علاقة منافسة، فلا يمكن الاكتفاء بأحدهما دون الآخر. وفي هذا السياق، أستغرب من تدريس نظرية المعرفة في بعض المدارس الثانوية الأجنبية، في حين لا تُدرّس في بعض الجامعات السعودية إلا في مرحلة الدكتوراه، وكأن الطلبة غير قادرين على استيعاب هذا النوع

من المعارف في مراحل مبكرة. وهذا الاعتقاد غير صحيح؛ فالشباب قادرون على التعامل مع هذه المفاهيم إذا قُدمت لهم بالطريقة المناسبة.

كما أن العلوم الإنسانية لا تقتصر على إعداد المتخصصين، وإنما تمنح الإنسان القدرة على التذوق والفهم؛ فهي التي تجعل الإنسان يستمتع بالموسيقى، والعروض المسرحية، والمناقشات الفلسفية، وسائر أشكال الإنتاج الثقافي، وهذا الجانب يمثل جزءًا أصيلًا من تكوين الإنسان، ولا يقل أهمية عن العلوم الطبيعية.

وفي ختام مداخلتي، أؤكد أهمية معالجة الصورة الذهنية السائدة التي تجعل التخصصات الإنسانية خيارًا للطلاب الأقل تحصيلًا، فهذه النظرة تمثل إحدى المشكلات الأساسية التي ينبغي معالجتها.

وآمل أن تسهم هذه الحلقة النقاشية في رفع مكانة العلوم الإنسانية، وتعزيز أهميتها بوصفها شريكًا أساسيًا للعلوم الطبيعية في بناء الإنسان والمجتمع.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

أ.د. يعقوب الكندري

أستاذ علم الاجتماع بجامعة الكويت

أتوجه بالشكر إلى الدكتور زيد الفضيل، والدكتور زياد الدريس، والدكتور صالح الخثلان، وإلى مركز الخليج للأبحاث ومركز عبد الله بن إدريس الثقافي.

إن موضوع هذه الحلقة يحتاج إلى وقت أطول لتشخيصه وتحليله وإعطائه حقه من النقاش، وقد قدم المتحدثون السابقون معالجة مفصلة لعدد من جوانبه، ولذلك سأحاول التركيز على بعض النقاط التي أراها أساسية.

من المهم، من الناحية الإجرائية، التمييز بين مسميات العلوم المختلفة، كالعلوم الاجتماعية، والعلوم الإنسانية، والعلوم الطبية، والهندسية، والطبيعية؛ فتحديد المفاهيم يعد خطوة ضرورية قبل مناقشة مثل هذه القضايا.

وقد فهمت من عنوان الحلقة أن المقصود لا يقتصر على العلوم الإنسانية وحدها، وإنما يشمل العلوم الاجتماعية أيضًا، بحكم أن كثيرًا من الجامعات والمنتديات الفكرية تدمج بين المجالين.

فهناك من يصنف العلوم الاجتماعية ضمن تخصصات علم الاجتماع، والخدمة الاجتماعية، والأنثروبولوجيا، والعلوم السياسية، والاقتصاد، والإدارة وغيرها، في حين تُصنف العلوم الإنسانية ضمن الفنون، والآداب، واللغات، وما يرتبط بها من

تخصصات. ورغم عدم وجود تعريف جامع ومتفق عليه لهذه العلوم، فإن هناك اتفاقًا عامًا على أن العلوم الاجتماعية والإنسانية تمثل محور النقاش في هذه الحلقة.

كما أن بعض الجامعات العربية والغربية تمزج بين العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتدرجها تحت مسميات مختلفة، مثل كليات الآداب، أو كليات العلوم الاجتماعية، أو كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية، وانطلاقًا من هذا التصور، فإن العلوم الاجتماعية والإنسانية لا تقل أهمية عن أي فرع من فروع المعرفة، بل قد تتجاوزها في الأهمية؛ لأنها تركز على الإنسان، وهو العنصر الأساسي في عملية البناء داخل أي مجتمع.

ويتحدث الباحثون في العلوم الاجتماعية دائمًا عن التنمية الاجتماعية، ولا يقتصر الحديث على التنمية الطبية، أو الهندسية، أو الفيزيائية، أو البيولوجية، رغم وجود هذه المصطلحات؛ لأن جميع أنواع التنمية، في النهاية، تصب في إطار التنمية الاجتماعية، باعتبارها تُعنى بالمجتمع بكل مكوناته.

وتشمل التنمية الاجتماعية المجتمع بأبعاده المختلفة، وما يتضمنه من مرافق، ومبانٍ، وبنى تحتية، وقضايا طبية وهندسية وغيرها، فجميعها تدخل ضمن الإطار العام للتنمية الاجتماعية. وقد يختلف تعريف التنمية الاجتماعية من دولة إلى أخرى، ومن مدرسة علمية إلى أخرى، إلا أن هناك شبه إجماع على أنها تقوم على جانبين رئيسين: المؤشرات الكمية والمؤشرات الكيفية.

وتتمثل المؤشرات الكمية في إنشاء المدارس، والمستشفيات، والطرق، والمباني، وسائر المشروعات المادية، في حين ترتبط المؤشرات الكيفية بالسلوك الإنساني؛ لأن الإنسان هو المحرك الرئيس لعملية البناء والتنمية، وهو القادر على تحويل الإمكانات إلى إنجازات.

إن نجاح التنمية يتطلب تمكين الإنسان، وبناء قدراته، وتعزيز إمكاناته وانتمائه، حتى يصبح قادرًا على الإسهام في تنمية مجتمعه وتقدمه، ومن هنا تنبع أهمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية التي تركز على الإنسان بوصفه محور التنمية.

فالإنسان هو المسؤول الأول عن تحقيق التنمية والتقدم، ولذلك فإن دراسة الإنسان وعلاقاته، وقدراته، وإمكاناته، ومكوناته، ومشاعره، وانتمائه، تمثل جوهر اهتمام العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهي العلوم الأكثر قدرة على فهم هذه الجوانب وتحليلها.

وإن كانت الجامعة مطالبة بمراعاة احتياجات سوق العمل، فإن دورها لا ينبغي أن يقتصر على إعداد الخريجين للوظائف فقط؛ فالجامعة أيضًا منارة ثقافية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية تضطلع بالدور الأكبر في ترسيخ هذا البعد الثقافي والمعرفي داخل المجتمع.

وفي ختام مداخلتي، أؤكد أن الجامعة ليست مؤسسة لتخريج الموظفين فحسب، وإنما هي مؤسسة لبناء الإنسان وإنتاج المعرفة، وهو ما يجعل العلوم الاجتماعية والإنسانية ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الشاملة.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

د. مرزوق بن تنباك

أستاذ النقد والأدب بجامعة الملك سعود

إن القضية الأساسية التي ينبغي أن نقف عندها هي ضرورة الخروج من دائرة الشك التي أصبح يعيشها التعليم والفكر والثقافة في العالم العربي. فهذا الشك لم يعد يقتصر على مجال بعينه، وإنما أصبح يحيط بالتعليم، والفكر، والحضارة، والثقافة.

لقد مضى على التعليم المدني الحديث أكثر من مائة عام، ومع ذلك لا يزال العالم العربي والإسلامي يعيش حالة من التردد والشك في كل ما يفعله.

ويتكرر السؤال باستمرار: هل نحن على الطريق الصحيح أم أننا سلكنا طريقًا آخر؟ وهل ما نقوم به صحيح أم خاطئ؟

وهذا الشك يدفعنا دائمًا إلى العودة إلى الغرب وثقافته وتجربته، بحثًا عن الإجابة أو لاكتساب الشرعية لما نقوم به.

إن العالم العربي يعيش اليوم مرحلة انتظار لما سيأتي، أكثر من اهتمامه بما يصنعه بنفسه. ونشهد حالة من الانحدار التدريجي في الثقافة، واللغة، والشخصية القادرة على التعبير، مقارنة بما كان عليه واقعنا في السابق، سواء أكان قويًا أم ضعيفًا.

وتتكرر مثل هذه اللقاءات الفكرية، كما تتكرر معها الشكوى ذاتها، وهي أننا لا نعرف الطريق، وأننا نخطئ في اختياراتنا. ويعود السبب في ذلك إلى غياب برنامج واضح يحدد الغاية من التعليم، وهو السؤال الذي طرحه المتحدثون قبلي: هل التعليم من أجل الوظيفة أم من أجل المعرفة؟

وتمثل هذه القضية، في نظري، المشكلة الحقيقية التي لا يزال العالم العربي عاجزًا عن حسمها. فلا تزال وظيفة التعليم غير واضحة: هل الغاية منه إعداد الإنسان للوظيفة فقط، أم بناء الإنسان معرفيًا وثقافيًا؟

ومن أبرز أسباب هذه الأزمة أيضًا انتماء مجتمعاتنا العربية إلى ثقافة توقف العمل بها فعليًا. فاللغة العربية، التي تمثل أداة الثقافة ووعاء العلم، أصبحت تتراجع لصالح اللغتين الإنجليزية والفرنسية، وهو ما انعكس على الهوية الثقافية وعلى وظيفة التعليم.

وما جرى في جامعة الملك سعود خلال الأشهر الماضية يمثل دليلًا على الابتعاد عن وظيفة التعليم الحقيقية، وعن القدرة على صناعة تعليم نافع يقود إلى مستقبل أفضل. ولا أريد أن أكون متشائمًا أو يائسًا، لكنني أرى أن الواقع الراهن يستدعي قدرًا كبيرًا من التفكير العميق والمستقل، القائم على الثقافة التي ورثها المجتمع، ويريد لها أن تستمر وتعيش معه. إن المشكلة لا تكمن في مراجعة الأفكار أو ممارسة التفكير النقدي، وإنما تكمن في الشك المستمر في المسلمات الثقافية والهوية والوجود، فالشك في الثقافة والهوية هو المأساة الحقيقية التي يواجهها العالم العربي اليوم.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

د. هيلة السليم

أستاذ علم النفس الثقافي المشارك بجامعة الملك سعود

أتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتور الفاضل زيد الفضيل والدكتور زياد الريس على الدعوة الكريمة، ولجميع الزملاء والزميلات المشاركين على ما قدموه من مداخلات نوعية وحوارات ثرية. لقد أتاحت هذه الطاولة المستديرة فرصة مهمة لتبادل الرؤى ومقاربة عدد من القضايا الجوهرية المرتبطة بمستقبل العلوم الإنسانية والاجتماعية ودورها في فهم التحولات المجتمعية وصناعة المستقبل.

لا شك أن مواءمة التعليم مع احتياجات الاقتصاد أمر ضروري، لكن المشكلة تبدأ حين يصبح هذا المعيار وحيدًا. فالتنمية ليست وظيفة تقنية فقط، بل هي منظومة مركبة تحتاج إلى من يفهم الإنسان، والسلوك، والثقافة، والهوية، كما تحتاج إلى من يصمم التقنية ويطورها.

من هنا، فإن العلوم الإنسانية ليست تخصصات «غير إنتاجية» كما يُشاع، بل هي المجال الذي يشتبك مباشرة مع الأسئلة الكبرى: كيف يفكر الإنسان؟ كيف تتشكل القيم؟ كيف تُبنى المجتمعات؟ وكيف تتفاعل مع التحولات الاقتصادية والتقنية؟

وإذا كان صعود الذكاء الاصطناعي قد غيّر طبيعة سوق العمل، فإنه في الوقت نفسه أعاد الاعتبار للمهارات الإنسانية غير القابلة للاستبدال: مثل التفكير النقدي، والحكم الأخلاقي، وفهم السياقات الثقافية، وإدارة المعنى في عالم تزداد فيه وفرة المعلومات وتقل فيه القدرة على التفسير. فالآلة قادرة على الإنتاج والمعالجة، لكنها لا تمتلك مرجعية أخلاقية أو وعيًا اجتماعيًا أو فهمًا للمعنى الإنساني.

لكن التحدي الحقيقي الذي تواجهه العلوم الإنسانية اليوم لا يكمن في "الذكاء الاصطناعي" ذاته، بل في ضعف إعادة تموضع هذه العلوم داخل المنظومة التعليمية والمعرفية. فالمشكلة ليست في جدوى العلوم الإنسانية، بل في كيفية تطويرها وربطها بالواقع المعاصر.

ولعل من أسباب هذه الأزمة هي «الفوقية المجتمعية» وغرس مفاهيم الاحترام لتخصصات STEM أو العلوم الصلبة Hard scienceمقارنة بغيرها من العلوم السائلة Soft science ثقافة عربية ومحلية تحتاج لإعادة برمجة ثقافية في أذهان الجيل الحالي والقادم. مما ترتب عليه تهميش لهذه العلوم والاكتفاء بالنقل والاستيراد والترجمة الركيكة لمفاهيم وقيم لا تمت للثقافة بصلة حتى أصبحنا لا نعرف أنفسنا وذاكرتنا الثقافية بدأت في التلاشي.

هناك أيضًا تحدٍ أعمق في السياق العربي، يتمثل في أن المجتمعات لا تواجه فقط ثورة تقنية، بل تواجه تدفقات معرفية وثقافية عالمية تحمل ضمنها رؤى وقيمًا ونماذج تفسير للإنسان والمجتمع. وعندما تضعف العلوم الإنسانية المحلية، يضعف معها الجهاز النقدي القادر على الفهم والتمحيص والاختيار، وتتحول المعرفة إلى عملية استهلاك بدل أن تكون عملية إنتاج.

وهنا يظهر خطر آخر أكثر تعقيدًا: ليس فقط فقدان الوظائف، بل فقدان القدرة على إنتاج المعنى الثقافي والمعرفي داخل المجتمع، بما قد يؤدي إلى تبعية معرفية غير مباشرة، حيث تُستورد المفاهيم كما هي دون نقد أو تكييف مع السياق المحلي.

التاريخ يوضح أن المجتمعات التي نجحت في التحديث لم تنقل المعرفة بشكل استنساخي، بل مارست «المثاقفة النقدية»، أي التفاعل مع المعرفة العالمية عبر الانتقاء والتحليل وإعادة الإنتاج، لا عبر الذوبان فيها. وهذا ما يجعل العلوم الإنسانية جزءًا من «السيادة الثقافية» لأي مجتمع، لأنها الأداة التي تحمي الوعي الجمعي من الاستلاب، وتساعد على بناء توازن بين الانفتاح والخصوصية.

وفي المقابل، تعاني العلوم الإنسانية في كثير من البيئات التعليمية من تحديات بنيوية، أهمها: الطابع النظري التقليدي، وضعف الارتباط بسوق العمل، وعدم توضيح المسارات المهنية. وهذا ما أدى إلى تصورات خاطئة بأنها علوم غير تطبيقية، رغم أنها في الواقع تدخل اليوم في مجالات شديدة الحيوية مثل تحليل السلوك، وتصميم التجربة الإنسانية، وصناعة السياسات،

وأخلاقيات التكنولوجيا، ودراسات الإعلام، وإدارة المعرفة

كما أن صعود الإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي زاد من أهمية هذه العلوم، لأننا لم نعد نتعامل مع معرفة محايدة، بل مع أنظمة إنتاج معرفي تحمل ضمنها افتراضات ثقافية وقيمية قد لا تكون مرئية للمستخدم العادي.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن أزمة العلوم الإنسانية ليست أزمة «جدوى»، بل أزمة «تحديث وتموضع». فالتحدي الحقيقي لا يكمن في الدفاع عن هذه العلوم بصيغتها التقليدية، بل في إعادة تعريف دورها ووظيفتها المعرفية والتنموية بما يتناسب مع تحولات المجتمع والاقتصاد والتقنية.

وعليه، تُوصي الجهات المعنية بتبني التوجهات الآتية:

1. إطلاق مشروع وطني لإحياء العلوم الإنسانية والاجتماعية

   من خلال تطوير المناهج والبرامج الأكاديمية، ودعم البحث العلمي، وتعزيز حضور هذه العلوم في صناعة السياسات العامة، بما يرسخ دورها في فهم التحولات الاجتماعية والثقافية ومواجهة التحديات الوطنية المعاصرة.

2. التحول نحو نموذج العلوم الإنسانية ا لتطبيقية

   عبر ربط المعرفة النظرية بالممارسة الميدانية وصناعة القرار، وإدماج تخصصات مثل علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا والدراسات الثقافية في مجالات التخطيط الحضري والسياسات الاجتماعية والاقتصاد السلوكي والبيئات الرقمية.

3. تعزيز التخصصات البينية والتكامل ا لمعر في

   من خلال دمج العلوم الإنسانية مع التقنية والاقتصاد وتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، بما يهيئ خريجين قادرين على فهم الأبعاد الإنسانية والتقنية معًا، ويعزز البحوث المشتركة بين العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية. فالمستقبل لا يحتاج متخصصًا أحادي المعرفة، بل يحتاج إنسانًا متعدد الأدوات.

4. مأسسة حضور العلوم الإنسانية في صناعة القرار

   عبر إنشاء ودعم مراكز تفكير ودراسات سياسات متعددة التخصصات تضم خبراء في العلوم الاجتماعية والإنسانية، لتقييم الآثار الاجتماعية والثقافية للمشروعات والسياسات التنموية والتقنية قبل تنفيذها.

5. إعادة التوازن إلى المنظومة التعليمية والثقافية

   من خلال إدراج مقررات وأنشطة توعوية في المدارس والجامعات تُعرّف بدور

العلوم الإنسانية والاجتماعية في التنمية وصنع القرار، مع إطلاق حملات إعلامية ومهنية تسلط الضوء على إسهامات هذه التخصصات في معالجة القضايا المجتمعية والاقتصادية. كما ينبغي مراجعة الخطاب التعليمي والإعلامي الذي يكرّس تفوق تخصصات STEM على غيرها، واستبداله بخطاب يؤكد تكامل التخصصات وتكافؤ قيمتها المعرفية والتنموية.

6 تعزيز استقلالية الجامعة ورسالتها ا لمعر فية

عبر الحد من هيمنة الاعتبارات السوقية قصيرة المدى على السياسات الأكاديمية، وتحقيق التوازن بين متطلبات سوق العمل والرسالة الثقافية والمعرفية للجامعة، بما يضمن استدامة التخصصات ذات الأثر الحضاري طويل الأجل.

7 بناء وعي نقدي بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

من خلال تنمية «الوعي الخوارزمي» لدى الطلاب والباحثين، وتعزيز القدرة على تحليل الافتراضات الثقافية والقيمية الكامنة في النظم الرقمية، وعدم التعامل مع مخرجات التقنية باعتبارها حقائق محايدة أو بدائل عن التفكير النقدي.

8 تعزيز الارتباط بالسياق المحلي وحماية الذاكرة الثقافية

عبر تطوير المناهج والبحوث انطلاقًا من الواقع المحلي، ودعم الإنتاج المعرفي باللغة العربية، ورقمنة المحتوى الثقافي والأرشيفات الوطنية، وتعزيز حضور اللغة العربية في البيئات الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

9 تطوير مؤشر وطني للمنظومة القيمية والثقافية

يقيس اتجاهات المجتمع نحو المعرفة والتخصصات العلمية والمهنية المختلفة، ومستويات التقدير الاجتماعي للعلوم الإنسانية والاجتماعية، بما يوفر خط أساس لقياس التحولات الثقافية وتقييم أثر السياسات والبرامج الإصلاحية مستقبلاً.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

معالي د. مهند مبيضين
أستاذ التاريخ الحديث بالجامعة الأردنية

تحية طيبة للدكتور زيد الفضيل ولجميع المشاركين في هذه الحلقة، وأتقدم بالشكر على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه الندوة، التي تأتي ثمرة تعاون بين مركزين ثقافيين وبحثيين مهمين في المملكة العربية السعودية والمنطقة العربية.

كما أُثمن مشاركة هذا العدد من الزملاء من مختلف الجامعات السعودية في مناقشة موضوع علمي مهم من موضوعات الساعة.

سأدخل مباشرة في صلب الموضوع. إن النقاش السابق، وربما النقاش اللاحق أيضًا، يحمل في جانب منه صفة الدفاع عن أهمية التخصصات الإنسانية، وعلميتها، وضرورة بقائها والمحافظة عليها، وهذا النقاش ليس نتاجًا سعوديًا أو أردنيًا أو خليجيًا أو عربيًا فحسب، بل شهدته المجتمعات الغربية أيضًا، ففي عام 1958م، عُقد اجتماع لجمعية علماء الاجتماع في مدينة شيكاغو، وألقى العالم الشهير تالكوت بارسونز محاضرة بعنوان «علم الاجتماع كمهنة»، وقد أثارت تلك المحاضرة نقاشًا علميًا واسعًا وحادًا بين العلماء؛ بين من يرى أن علم الاجتماع، ويقاس عليه التاريخ، يجب أن يبقى في قاعات الدرس بوصفه تخصصًا علميًا مهمًا لفهم المشكلات، ودراستها، وجمع المعلومات عنها، ومعرفة أسبابها وصلتها بالمجتمع، وبين من يرى أهمية التخصص الدقيق والتركيز على الدراسات التفصيلية.

ورغم أهمية التخصص الدقيق، فإنه قد يؤدي أحيانًا إلى عزل الباحثين عن التيارات العالمية، وتضييق علاقتهم بالمجتمع. ومن هنا، أرى أن هناك اليوم ضعفًا في العلاقة بين الكليات الإنسانية والمجتمعات العربية، وهذا الضعف يعكس أزمة حقيقية في موقع العلوم الإنسانية ودورها.

وقد أدى الجدل الذي حدث في الولايات المتحدة آنذاك، في مرحلة لاحقة، إلى تغير اسم جمعية علماء الاجتماع إلى الرابطة الأمريكية لعلم الاجتماع. ويعكس هذا التغيير فحوى ذلك الجدل ومآلاته وطبيعة الخلافات التي كانت ذات مغزى كبير؛ إذ عبّرت عن أزمة بين أصحاب العلوم الإنسانية الذين يشعرون بأزمة راهنة، وبين من يدافعون عن ضرورة انفتاح هذه العلوم على العلوم الأخرى.

وفي واقعنا العربي، توجد أزمة حقيقية في بعض أقسام العلوم الإنسانية. ومن خلال تجربتي مع زملائي في قسم التاريخ، أرى أن بعضهم لا يرغب في الانفتاح على العلوم الأخرى، فعلى سبيل المثال، لماذا لا ندخل مادة علم النفس السياسي في برامج الماجستير أو الدكتوراه؟

إن دراسة شخصية العاهل الأردني الراحل الملك حسين من منظور علم النفس السياسي، مثلًا، قد تكشف لنا الكثير عن تأثير تجربة مشاهدة استشهاد جده أمامه في القدس، وكيف ظلت تلك اللحظة عالقة في ذهنه حتى وفاته، وانعكست في مذكراته وقراراته والضغوط التي تعرض لها والمؤامرات التي واجهها. فلماذا لا نهتم بمثل هذا الموضوع؟ ولماذا لا يرى بعض المتخصصين أهميته أو ضرورته؟

ومن المهم أيضًا إدخال موضوع البيانات الكبيرة في الدراسات التاريخية. فالدولة تمتلك بيانات يمكن تحليلها وربطها بأنماط الغذاء والنشاط والصحة. ويمكن، على سبيل المثال، دراسة انتشار أدوية السكري أو أمراض القلب في محافظة معينة، وربط ذلك بالسلوك الاجتماعي ونمط الحياة.

كما يجب أن يدخل التاريخ التطبيقي ضمن الدراسات الإنسانية. فدراسة نمط مدينة أو مجتمع أو قبيلة، أو تحليل الفيضانات في منطقة ما على مدى مئة سنة، يمكن أن يمنح الدولة إطارًا تاريخيًا لفهم كيفية التعامل مع هذه الظواهر، سواء أكانت مرتبطة بكوارث طبيعية، أم أمراض، أم حالات اجتماعية معينة.

إن الدولة تحتاج إلى هذا النوع من المعرفة، لكن فشل المتخصصين في تقدير قيمة هذه العلوم جعل السؤال المطروح لدى بعض الجهات هو: ما جدوى الإنفاق على العلوم الإنسانية؟

لقد نجح القطاع الخاص في تسريع إيقاع التعليم وفرض منطقه عليه، كما أصبحت النقابات المهنية تتدخل في الخطط الدراسية، مثل نقابة المهندسين، ونقابة المحامين، ونقابة الأطباء. وجعل ذلك الجامعات، في بعض الأحيان، مشاعًا أو مستباحة لسلطة الاقتصاد والثروة ورأس المال والسلطة.

كما أن توغل الجامعات الخاصة وعلاقتها بالسلطة والمال جعلا اتخاذ القرار الأكاديمي أكثر صعوبة، فعندما يدخل المال والسياسة في التعليم، يختل إيقاع العلم، لأن هذه القوى تفرض شروطها وإيقاعها على المؤسسة الأكاديمية.

وتكمن أهمية هذه الحلقة في ضرورة الاعتراف بوجود أزمة، سواء في تدريس المناهج، أو في التلقي، أو في مستوى بعض الأساتذة، فبعض الأساتذة لا تتسع ثقافتهم لأكثر من القراءة من دفتر، أو محاضرة، أو نص مكتوب.

كما أن نمط التدريس القائم على التلقين لا يزال حاضرًا؛ إذ يقوم بعض الأساتذة بإملاء المحاضرات على الطلاب، بينما يُنظر إلى الدعوة لتوسيع دائرة النقد لدى الطلاب بوصفها تشجيعًا على التمرد، والمقصود هنا ليس التمرد بمعناه السلبي، بل التمرد على بنية تعليمية متهالكة، أبوية، تسلطية، وسلطوية، تحتاج إلى تفكيك.

كما يجب أن تتسع مساحة النقد لدى الأساتذة أنفسهم، في البحوث والمناقشات العلمية والدراسات، حتى لا تستمر الجامعات في تخريج رسائل جامعية ضعيفة أو محدودة الأثر.

أما الإنفاق على البحث العلمي فهو مهم، لكن مجموع ما تنفقه الدول العربية لا يقارب ما أنفقته الولايات المتحدة عام 1968م على العلوم الطبيعية والهندسية والبحوث العلمية، والذي بلغ ستة عشر بليونًا.

كما أن دولًا مثل إيران وتركيا وإسرائيل تمتلك نسبًا عالية من الإنفاق البحثي وإنتاج البحوث، لأن هناك قرارًا من الدولة بدعم البحث العلمي.

والبحوث الإنسانية مهمة أيضًا، ولا تقل عن غيرها. إننا، نحن المتخصصين في العلوم الإنسانية، لا ينبغي أن نكتفي بالتمترس عند الدفاع عن مواقعنا وأهميتنا، بل علينا أن نعترف بأن هناك حالة من التراجع والضعف. لقد ارتبط التاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس في الغرب

بالثورة الصناعية والثورات السياسية، في حين ظل ارتباطها في العالم العربي مختلفًا ومحدودًا.

ويجب أن يقودنا هذا الواقع إلى تغيير وضع هذه العلوم، وإلى إقناع الوزارات والمسؤولين وصانعي السياسات بأهميتها، فلا نهضة دون العلوم الإنسانية، ولا مجتمع قوي، ولا قرار سياسي سليم في الدولة، دون البحث الجاد في هذه المجالات، وفهم دورها في صناعة السياسات وبناء المجتمعات.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

عبد العزيز العيد
مستشار إعلامي

أعتز بالتعاون القائم بين مركز الخليج للأبحاث ومركز عبد الله بن إدريس الثقافي، وأتمنى أن يثمر هذا التعاون مزيدًا من المبادرات والبرامج، وأن تُرفع توصيات هذه الحلقة إلى الجهات المعنية للاستفادة منها.

وأرغب في تناول الموضوع من زاوية مختلفة، بعيدًا عن الجدل الذي صاحب الجامعات السعودية بشأن التخصصات الإنسانية والاستغناء عنها.

وأرى أن نقطة التحول المهمة كانت عام 2018م، عندما فُصلت وزارة الإعلام عن وزارة الثقافة، وهو ما أعدّه مؤشرًا على منح العلوم الإنسانية مكانتها المستحقة.

وتضم وزارة الثقافة اليوم إحدى عشرة هيئة متخصصة، يغلب عليها الطابع الإنساني والثقافي، باستثناء هيئة العمارة والتصميم التي تمثل الجانب الأقرب إلى التخصصات التطبيقية، وهذه الهيئات هي: هيئة التراث، هيئة المتاحف، هيئة الأفلام، هيئة الأدب والنشر والترجمة، هيئة الفنون البصرية، هيئة الموسيقى، هيئة المسرح والفنون الأدائية، هيئة المكتبات، هيئة فنون الطهي، هيئة الأزياء، هيئة العمارة والتصميم.

وتمثل هذه الهيئات، في مجملها، امتدادًا للعلوم الإنسانية، كما يعكس هذا التوجه اهتمامًا مؤسسيًا متزايدًا بالثقافة ومجالاتها ا لمختلفة .

كما أُعلن عن إنشاء جامعة الرياض للفنون، التي ستقام في منطقة عرقة بالقرب من جامعة الملك سعود، وتتضمن الخطة إنشاء كلية لكل هيئة من الهيئات الثقافية، على أن تبدأ الدراسة في المرحلة الأولى في كليتي الأفلام والمسرح، إلى جانب برنامج ماجستير الإدارة الثقافية.

وأرى أن هذه المؤشرات تمثل إشارات إيجابية ينبغي البناء عليها، بعيدًا عن الجدل المتعلق بما تلقته الجامعات أو طبيعة التوجيهات التي وصلت إليها.

ويسعدني هذا التوجه، وأفضل الاحتفاظ بهذه الصورة الإيجابية والتفاؤل بالمستقبل.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

د. عبد الله المطيري

رئيس مجلس إدارة جمعية الفلسفة

يكاد يتفق الجميع على أن الإنسانيات في أزمة. نعني بالإنسانيات هنا المجالات المعرفية الأكاديمية المتعلقة باللغة والنقد وعلم النفس والاجتماع والتربية والفلسفة والأنثروبولوجيا وغيرها من المجالات التي لا تنتمي لمجالات الطب والعلوم الطبيعية أو وعلوم الحاسب وما تفرع عنها.

ومن المهم في البداية أن نحدد ما المقصود تحديدا بوصف أزمة أو crisis كما هو متداول في اللغة الإنجليزية. تشير كلمة أزمة إلى حدثٍ يشهد تحوّلًا مفاجئًا.. سلبيًا في الغالب. هذا الحدث مكثف زمانيًا، لذا نقول أزمة قلبية وأزمة مالية إشارة إلى تزمّنها وحدتها. Crisis كذلك تحيل على لحظة تحوّل صعبة. كان استخدامها في الإنجليزية الوسيطة مرتبط أكثر بالتحولات الحادة في تاريخ الأمراض. بهذا تكون زمنيّة الأزمة وبالتالي تاريخانيتها مهمة لفهمها.

من المهم هنا التذكير بأن أزمة الإنسانيات أزمة عالمية، وبالتالي لا تكفي قراءتها داخل سياق ثقافي محدد. في المقابل أقترح قراءتها داخل تاريخ المؤسسة الأكاديمية المعاصرة التي انطلق بشكلها الحالي تقريبا في القرن الثامن عشر. مؤسسات يُصْرَفُ عليها غالبًا من المال العام لتقدم خبراء للدولة والمجتمع.

في البداية كان لأهل الاختصاص في الانسانيات وهم الأغلبية في وقتها سلطة في صناعة القرار مما أسهم في توفير بيئة أكاديمية مناسبة للباحثين في هذه المجالات. مع مرور الزمن ومع التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتحديدًا التقنية تصاعدت الأهمية الخاصة بالعلوم المتصلة بالتقنية بشكل أساسي ومعها صعد دور المتخصصين في مجالاتها وزاد اقترابهم من صناعة القرار في المؤسسات الأكاديمية. بطبيعة الأمر فإن أقرب الناس للتخصصات التقنية في الخارج هي الشركات التي تدير التصنيع بكافة أشكاله. هذه الجماعة من الفاعلين لا حاجة لهم بالإنسانيات إلا حاجة استعمالية تختلف بشكل جوهري عن الرؤية السابقة التي ترى أن الإنسانيات تملك قيمتها في ذاتها.

عادة ما تطرح حلول للأزمات. الأزمة ذاتها مغرية بالبحث عن حلّ فهي توحي بأنها حالة طارئة. من هذه الحلول محاولة التأثير في صنع القرار المتعلق بالمؤسسات التعليمية من خلال التأكيد على الأدوار المهمة التي لا يقوم بها إلا الإنسانيات. أدوار لها علاقة بالحفاظ على الثقافة والمجتمع والقيم وتشكيل الهوية المتكاملة.

تبدو ملامح هذا الحل في عنوان ندوتنا هذه. هذه المهام تحيل بشكل واضح على أن الحل لم يعد ممكنًا من الداخل. أي من داخل المؤسسات الأكاديمية ذاتها بقدر ما أنه استجابة لدعوات من خارج دائرة القرار فيها. وبالتالي فهي تؤكد الأزمة بقدر ما أنها تسعى لحلها. الطريقة الأخرى تعمل من الداخل. أي من داخل منطق استعمال الإنسانيات في محاولة لإثبات قيمتها الكبيرة لتحقيق متطلبات سوق العمل. مثلا يتم التأكيد على أهمية التكوين اللغوي عند الخريج لكي يكون أكثر فعالية في مهام التسويق

وكتابة الحملات الإعلانية. هذا الحل يؤكد التراتبية الاستعمالية للإنسانيات وبالتالي فهو يدفع باتجاه ما يحاول تجنبه إذا أخذنا بعين الاعتبار أن التقنية الحديثة وخصوصا الذكاء الاصطناعي تقدم بديلًا متقدمًا جدًّا وأكثر إغراءً لسوق العمل في مجالات الإنسانيات ذاتها في خدمة سوق العمل، فهو يحلل الخطاب ويصوغ العبارات، ويكتب النصوص، ويجمع البيانات الاجتماعية ويحللها ويقدم المقترحات المناسبة. قد تكون الدائرة أوسع وأكثر تعقيدًا مما أقوله هنا لكننا قد نتفق على أن الإنسانيات في المؤسسات التعليمية ليست بخير وأن الحلول المطروحة لإنقاذها تؤكد على وجود المشكلة أكثر من إمكانات الحل.

المؤسسات الأكاديمية منذ أكثر من ثلاثة عقود وهي تتجه إلى نظام إدارة تجاري أو ما يعرف بالماركت مودل. أي إدارة الجامعة والمدرسة بنفس منطق إدارة الشركات وتحديدًا البنوك التجارية.

شخصيًا ترجمت كتابين في فلسفة التربية في هذا السياق النقدي والتحليلي. داخل هذا المنطق لا قيمة توازي قيمة الربح المحسوب. منطق الحساب هذا أو ما يعرف بالتكميم تسلل مبكرًا للإنسانيات في سبيل بحثها عن اليقين والتشبّه بعلوم الطبيعة.

منذ تلك اللحظة ربما ابتعدت الإنسانيات أو على الأقل أحدث تمظهراتها في علوم النفس والاجتماع واللغويات عن عالم الإنسان المليء بالاحتمالات إلى عالم الطبيعة الذي يمكن ضبطه والتيقن منه. من هنا نفهم مقولة هايدجر بأن الإنسانية تحتاج إلى أن تتعلم مجددًا كيف تسكن بجوار المجهول. ربما بدأت أزمة الإنسانيات من ذلك الوقت، وربما كان ذلك ضريبة الرغبة في دخول المؤسسات الأكاديمية الكبرى التي مع اتساعها وطول عمرها لم تعد قادرة على الحركة إلا من خلال بيروقراطية محوسبة تتسع وتمدد مع كل إعلان للتطوير.

لكن ماذا لو. وهذه لو كبيرة لكنها نافذة كبيرة على الخيال الذي يبدو أنه المخرج الأرحب أمام ضغط منطق السوق. ماذا لو غادرت الإنسانيات الجامعات؟ ما الذي سيحدث؟ الخوف الأكبر هو حرمان الطلاب من التعرف عليها.

هذا يستدعي سؤالا عن مدى النجاح المتحقق حاليا وإمكانيات البدائل الأقرب لواقع الجيل الجديد وطبيعة علاقتهم بالتقنية الحديثة. لكن ألا تدعو مغادرة الإنسانيات للمؤسسات الأكاديمية إلى نوع من التفاؤل بحيث تنعتق من شروط الأكاديميا الصورية لتعود للحياة الاجتماعية الطبيعية في الأندية والجمعيات ومراكز البحوث والمقاهي الثقافية. هنا يمكن أن تتحرر من هرمية البيروقراطية لتستعيد حياتها الأولى حيث لا يقبل عليها الناس طلبا للشهادات والوظائف بل صداقة ومحبة. خارج المؤسسات المنظّمة يتسع المكان وتتفتت خطط الإدارة وتولد اللغة من جديد. هل تتحرر الإنسانيات من منطق الاستعمال؟ ربما.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

د. محمد البلوشي
رئيس النادي الثقافي بسلطنة عمان

حين نتحدث عن تراجع العلوم الإنسانية في التعليم العالي، فنحن لا نتحدث عن انحسار تخصصات جامعية فحسب، بل عن اختلال عميق في هندسة الوعي المعاصر. فالجامعة، في أصل معناها، ليست مصنعًا للشهادات أو مرفقًا لإنتاج المهارات القابلة للتوظيف السريع، بل فضاء لتكوين عقل الإنسان وضميره وذاكرته، وقدرته على السؤال. ومن هنا فإن إقصاء الفلسفة والتاريخ واللغة والأدب والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع من مركز المشروع الجامعي يعني عمليًا إضعاف قدرة المجتمع على فهم ذاته قبل أن يفهم أدواته.

لقد تمحور خطاب الاقتصاد المعرفي في العالم حول جعل المعرفة محركًا للتنمية والابتكار. غير أن هذا الخطاب، كما تكشف الأدبيات النقدية المعاصرة، انزلق في كثير من الأحيان إلى اختزال المعرفة في ما هو قابل للقياس والربح والتسويق. فصار السؤال عن جدوى التخصص يُطرح غالباً بلغة السوق: كم ينتج؟ وكم يربح؟ وكم يندمج في منظومة التقنية؟ أما الأسئلة الأعمق المتمثلة في ماذا يصنع بالإنسان؟ وكيف يربي الضمير؟ وكيف يحفظ الذاكرة؟ فقد جرى دفعه إلى الهامش. وهنا يبدأ الخطر القيمي.

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، لا تكمن المعضلة في التكنولوجيا ذاتها؛ فالتكنولوجيا إنجاز إنساني مدهش. المعضلة في أن تُترك بلا فلسفة توجهها، وبلا أخلاق تؤنسنها. حين يتعلم الطالب الخوارزمية ولا يتعلم معنى العدالة، ويمتلك مهارة تحليل البيانات دون حس نقدي تجاه السلطة الكامنة في البيانات، فإنه يصبح مستخدماً بارعاً للأداة، لكنه قد لا يكون مواطناً قادراً على مساءلة أثرها في الإنسان والمجتمع. إن الخوارزميات لا تحمل قيمًا من تلقاء ذاتها؛ فنحن من نغرس فيها تحيزاتنا، وصورنا عن الآخر، وحدود خيالنا الأخلاقي.

وعلى المستوى العالمي، يظهر تراجع العلوم الإنسانية في صعود نموذج جامعي نفعي يفضل التخصصات ذات العائد الاقتصادي المباشر. أما في العالم العربي، فيكتسب الأمر حساسية مضاعفة؛ لأن مجتمعاتنا لا تواجه الرقمنة فقط، بل تواجه أيضًا سؤال اللغة، والذاكرة التاريخية، والهوية الثقافية، وإعادة تعريف الذات في فضاء عالمي شديد السيولة. فإذا انحسر حضور العلوم الإنسانية، انحسرت معه اللغة التي تتشكل فيها الذات وتُبنى بها الخبرة الإنسانية، وغاب التاريخ الذي يمنح المجتمعات إحساسها بالاستمرارية والمعنى، وتراجعت الفلسفة التي تُنمّي القدرة على التساؤل والنقد والاختيار الأخلاقي الحر.

إن غياب العلوم الإنسانية لا يؤدي فقط إلى فراغ ثقافي، بل إلى قابلية أعلى للاستهلاك الرمزي، كاستهلاك الصور الجاهزة، والقيم العابرة، والهويات الرقمية المصنوعة خارج السياق المحلي. وعندئذ لا تفقد المجتمعات تراثها دفعة واحدة، بل تفقده عبر انقطاع الأجيال عن لغتها العميقة، وعن رموزها، وعن قدرتها على التأويل.

ومن دون هذا الأفق الإنساني، يغدو التعليم العالي تدريبًا على الأداء أكثر من كونه تربية على الفهم، وإعدادًا للوظيفة أكثر من كونه

إعدادًا للمواطنة الواعية. إنَّ العالم العربي بحاجة إلى خريج يمتلك مهارات التقنية، لكنه يمتلك كذلك القدرة على التأويل والنقد والحوار؛ خريج يميز بين التحديث الذي يحرر الإنسان ويوسع إمكاناته، والتغريب الذي يقتلع المعنى من جذوره الثقافية والتاريخية. وعندها تستعيد الجامعة رسالتها الأصيلة باعتبارها فضاءً لتكوين الإنسان، لا مجرد مؤسسة لتزويد السوق بالمهارات.

لذلك فإن الدفاع عن العلوم الإنسانية ليس دفاعاً ضد العلوم والتقنية، بل دفاع عن شرطهما الأخلاقي. المطلوب ليس استبدال المختبر بالمكتبة، ولا الهندسة بالفلسفة، بل بناء جامعة تكاملية تجعل التقنية أكثر إنسانية، والابتكار أكثر مسؤولية، والتنمية أكثر التصاقاً بالكرامة والمعنى. فالنهضة لا تقاس بما نملكه من أدوات فقط، بل بما نملكه من بصيرة حين نستخدمها. وإذا كانت التكنولوجيا تمنحنا السرعة، فإن العلوم الإنسانية تمنحنا الاتجاه؛ وإذا كانت الرقمنة توسع قدرتنا على الفعل، فإن العلوم الإنسانية تدعونا إلى التساؤل عن الغاية التي ينبغي أن نوجّه إليها هذا الفعل.

توصيات مقترحة

- تعزيز حضور العلوم الإنسانية في الخطاب العام والسياسات التنموية.
- تطوير السياسات الأكاديمية بما يعيد للعلوم الإنسانية مكانتها بوصفها مكونًا أساسيًا في إعداد الخريج، من خلال دمج مقررات الفلسفة والتاريخ والأخلاق واللغة والتراث في مختلف التخصصات الجامعية، بما فيها التخصصات العلمية والتقنية.
- دعم برامج ومراكز بحثية تجمع بين العلوم الإنسانية والتخصصات التقنية والهندسية، لمعالجة قضايا الهوية والتراث والتنمية المستدامة من منظور تكاملي يجمع بين البعد العلمي والبعد الثقافي.
- تخصيص مسارات تمويل مستقلة للعلوم الإنسانية.
- توسيع معايير تقييم مؤسسات التعليم العالي بحيث لا تقتصر على الإنتاج البحثي والعائد الاقتصادي، وإنما تشمل أيضًا إسهام الجامعة في تعزيز الهوية الثقافية، وتنمية التفكير النقدي، وخدمة التراث، وترسيخ القيم المجتمعية.
- التأكيد على أن حماية التراث الثقافي وتعزيز الهوية الوطنية وبناء المواطنة الواعية تمثل أهدافاً تنموية لا تقل أهمية عن النمو الاقتصادي، وأن العلوم الإنسانية شريك رئيس في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، وليست مجرد تخصصات مساندة.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

د. مسفر القحطاني

أستاذ الثقافة الإسلامية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن

أعتقد أن معظم النقاشات التي دارت خلال هذه الحلقة بدأت تتمحور حول قضية محددة، بدلًا من الاكتفاء بالرثاء أو البكاء على واقع العلوم الإنسانية، وتراجع حضورها في سوق العمل، أو الحديث عن محاولات تهميشها.

ولذلك، أرى أن من الضروري النظر إلى القضية من زاوية مختلفة. وأستشهد هنا بحادثة وقعت خلال زيارة أحد مديري الجامعات إلى إحدى كليات العلوم الإنسانية، حيث خاطب أعضاء هيئة التدريس قائلًا إن تدريس اثنتي عشرة ساعة أسبوعيًا يعد كثيرًا، وإن الجامعة لا تحتاج منهم إلا إلى ست ساعات فقط.

وتعكس هذه الواقعة نظرة مؤسسية إلى العلوم الإنسانية، كما تكشف حجم التحدي الذي تواجهه داخل الجامعات.

إن الواقع يؤكد أن غالبية الشركات في المملكة، عند تقييم المتقدمين للوظائف، تركز على المقررات المرتبطة بالتخصصات العلمية أو المهنية، ولا تنظر باهتمام إلى المقررات التي درسها الطالب في التاريخ أو الدراسات الإسلامية أو غيرها من العلوم الإنسانية. وهذه حقيقة قائمة لا يمكن إنكارها.

وانطلاقًا من هذا الواقع، يبرز سؤال جوهري: هل واكبت العلوم الإنسانية نفسها بالفعل احتياجات المجتمع وسوق العمل؟

إن الأزمة الحقيقية تكمن داخل العلوم الإنسانية ذاتها، لأن سوق العمل اليوم يمتلك متطلبات واحتياجات متغيرة وسريعة، بينما لم تستطع هذه العلوم مواكبة هذا التغير، فالمشكلة لا تتعلق بسوق العمل بقدر ما تتعلق بجمود

العلوم الإنسانية، وهو ما يذكرنا بما وصفه مالك بن نبي بـ»الأفكار الميتة والمميتة»، فهذه العلوم لم تتقدم بالقدر الكافي في الالتفات إلى احتياجات المجتمع الفعلية.

ومن خلال البيئة الأكاديمية التي عشت فيها طيلة أكثر من ثلاثة عقود، وجدت أن عدد الأساتذة الذين يواصلون القراءة والبحث عن الجديد، ويبنون جسورًا بين تخصصاتهم والتخصصات الأخرى، ما يزال محدودًا في مختلف فروع العلوم الإنسانية.

وقد أجريت تجربة بحثية حول الإنتاج العلمي في كليات الشريعة، وحللت الببليوغرافيا الخاصة بالأبحاث المنشورة في المجلات العلمية التابعة لها، ووجدت أن أكثر من 80٪ من هذه الأبحاث لا تمت بصلة إلى الواقع المعاصر، وإنما تدور حول موضوعات تاريخية، أو مقارنات بين أقوال العلماء، أو جمع أقوال فقيه في مسألة معينة، أو إضافات هامشية إلى موضوعات قديمة. وفي المقابل، يواجه المجتمع اليوم قضايا وتساؤلات ملحة تحتاج إلى معالجة علمية مباشرة.

إن العلوم الإنسانية تعيش حالة من البطء مقارنة بسرعة التحولات التي يشهدها المجتمع، فاحتياجات السوق، بل وحتى الأسئلة التي يطرحها الطلاب داخل القاعات الدراسية، تتغير بوتيرة أسرع بكثير من المقررات التي ما زالت الجامعات تقدمها.

كما أن كثيرًا من الكتب المنهجية التي تُدرّس في مقررات التاريخ، واللغة، والأدب، وغيرها، مضى على تأليفها عشرون أو ثلاثون عامًا، بينما تغيرت اهتمامات الطلاب وتساؤلاتهم بصورة كاملة، ومع ذلك، لا تزال هذه المقررات تُدرّس بالطريقة نفسها، ويُختبر الطلاب فيها كما كان يحدث في السابق.

وأصبح الأستاذ الجامعي نفسه يواجه تحديًا جديدًا؛ إذ يرى أن بعض الطلاب باتوا ينظرون إليه على أنه لم يعد المصدر الوحيد للمعرفة، فأدوات الذكاء الاصطناعي أصبحت تقدم لهم الشرح، والأمثلة، والرسوم التوضيحية، ومقاطع الفيديو، والإنفوجرافيك بصورة أسرع وأكثر تنوعًا، إذا اقتصر دور الأستاذ على تكرار المحتوى نفسه دون تطوير أو تجديد.

وقد طُرح في أحد اللقاءات مع مدير جامعة هارفارد قبل نحو عشر سنوات احتمال أن تشهد العقود القادمة تراجعًا في الدور التقليدي للجامعات. وكشفت التطورات المتسارعة، ولا سيما في السنوات الأخيرة مع انتشار الذكاء الاصطناعي، جوانب الضعف في كثير من التخصصات، وفي مقدمتها العلوم الإنسانية التي لم تستطع تحديث نفسها أو بناء جسور مع الأسئلة الملحة التي يفرضها المجتمع.

وأستعيد هنا تجربة مرت بها كلية العلوم في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن قبل نحو عشرين عامًا، عندما واجهت تخصصات الرياضيات، والفيزياء، والجيولوجيا، والكيمياء أزمة في توظيف خريجيها، واضطر كثير منهم إلى العمل في قطاع التعليم العام، وقد دفعت هذه الأزمة تلك التخصصات إلى عقد مؤتمرات واجتماعات لإعادة النظر في برامجها وربطها باحتياجات المجتمع وسوق العمل.

وتقدم هذه التجربة درسًا مهمًا للعلوم الإنسانية، مفاده أن أي تخصص لا يطوّر نفسه ولا يستجيب للاحتياجات الجديدة سيبقى يراوح مكانه، وستستمر أزمة خريجيه في سوق العمل. إن أزمة توظيف خريجي العلوم الإنسانية لا تكمن

في سوق العمل وحده، وإنما تبدأ من المناهج، والمقررات، والكليات الإنسانية نفسها، ومن هنا، فإن المطلوب هو مراجعة هذه العناصر وتحديثها بما يتوافق مع احتياجات المجتمع والتحولات المتسارعة التي يشهدها العالم.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

د. عبد السلام الوايل

أستاذ علم الاجتماع المشارك بجامعة الملك سعود

أتذكر هنا تجربة حديثة في مناقشة رسالة دكتوراه، لأحد الطلاب، حيث عاد هذا الطالب إلى النص الأصلي لعالم الاجتماع روبرت ميرتون الصادر عام 1968، مستعينًا بأدوات الذكاء الاصطناعي لترجمة المفاهيم من المصدر مباشرة، بعد أن وجد اختلافًا بينها وبين ما هو متداول في بعض المراجع العربية.

هذه التجربة تعكس حجم التحول الذي أحدثه الذكاء الاصطناعي، حتى بات يُطرح التساؤل حول مستقبل الجامعة والمؤسسة التعليمية نفسها، في ظل قدرة هذه الأدوات على إعداد المقترحات البحثية وتحليل المعلومات بصورة متقدمة.

هذا التحول يفرض الاستعداد لعالم مختلف، ويذكرنا بأفكار الوضعية المنطقية في القرن التاسع عشر التي نظرت إلى العلم بوصفه الطريق لحل مشكلات الإنسان، وأن العلاقة بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية ليست علاقة تنافس، وإنما علاقة تكامل.

أستحضر هنا نموذجًا تاريخيًا من تراثنا العربي الإسلامي؛ فعندما قدم ابن خلدون إلى مصر، كان من أبرز تلاميذه ابن حجر العسقلاني وابن إياس. وقد أدرك ابن إياس، بوصفه مؤرخًا، قيمة مقدمة ابن خلدون باعتبارها أساسًا لفلسفة التاريخ، بينما لم يكن ابن حجر، وهو عالم حديث وفقه، يرى فيها الأهمية نفسها؛ لأنه كان ينظر إليها من زاوية تخصصه.

وتكشف هذه الواقعة أن الإشكال في تقدير العلوم الاجتماعية والإنسانية ليس جديدًا، بل يمتد إلى تاريخنا الثقافي. وقد انعكست هذه النظرة لاحقًا على البناء المؤسسي للعلوم الاجتماعية داخل الجامعات.

ولدينا عدد من الأسماء البارزة في علم الاجتماع السعودي، مثل الدكتور سعد الصويان، والدكتور خالد الدخيل، والدكتور بكر باقادر، والدكتورة ثريا التركي، والدكتورة فوزية أبو خالد، إلا أن كثيرًا من هذه القامات العلمية لم يُجدد لها في الجامعات، في حين مُنحت الفرصة لأشخاص لا يمثلون المستوى العلمي نفسه.

ولا تكمن المشكلة في الأفراد بقدر ما تكمن في البناء المؤسسي لهذه الأقسام؛ إذ إن كثيرًا ممن يتولون إدارتها أو قيادتها لم يتشكلوا داخل بيئة العلوم الاجتماعية بمعناها الحقيقي، وإنما ساروا في المسار الوظيفي التقليدي، من معيد إلى محاضر، ثم عضو هيئة تدريس، ثم قائد أكاديمي، دون أن يكون لديهم المشروع العلمي الذي تحتاج إليه هذه التخصصات.

إن العلوم الاجتماعية الحقيقية لا تقتصر على ما يُنتج داخل المؤسسة الرسمية، بل إن جزءًا كبيرًا من المعرفة الاجتماعية في المجتمع العربي نشأ خارج الجامعات. وهناك عدد من

الأعلام الذين أسهموا في بناء المعرفة التاريخية والجغرافية والاجتماعية، مثل محمد بن بليهد، وحمد الجاسر، وغيرهما. ولم تكن أعمالهم الكبرى نتاجًا للمؤسسات الجامعية، ومع ذلك أصبحت مراجع أساسية لا تستطيع الجامعات مجتمعة أن تقدم ما يماثلها.

وقد أصبحت الجامعات، في كثير من الأحيان، تؤدي وظيفة اجتماعية تتمثل في منح الشهادات والمؤهلات التي تتيح الترقي الوظيفي، أكثر من كونها تنتج المعرفة الاجتماعية نفسها. ونجحت أقسام العلوم الاجتماعية في أداء وظيفة الحراك الاجتماعي من خلال منح الشهادات، لكنها لم تنجح بالقدر نفسه في إنتاج المعرفة التي يحتاجها المجتمع.

كما أن كثيرًا من الباحثين الحقيقيين في العلوم الاجتماعية يُحالون إلى التقاعد بمجرد بلوغهم السن النظامية، فتفقد الأقسام العلمية خبراتهم، ولا تستطيع استيعابهم أو الاستفادة من مشاريعهم الفكرية، وهو ما يؤدي إلى استمرار الأزمة داخل هذه التخصصات.

إن أزمة العلوم الاجتماعية لا تعود إلى المجتمع بقدر ما تعود إلى شاغلي المناصب الأكاديمية داخل الأقسام العلمية نفسها. ولذلك، فإن إصلاح هذه العلوم يبدأ من إصلاح بنيتها المؤسسية وآليات إدارتها.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

د. محمد السعودي

أمين عام مجمع اللغة العربية الأردني الأسبق

أعتز بالمشاركة في هذه الحلقة العلمية، وأُشيد بعمق النقاشات التي شهدتها. ولا أرغب في تكرار ما طرحه المتحدثون السابقون، إذ يكاد الجميع يتفق على وجود خلل واضح في واقع العلوم الإنسانية، رغم ما يشهده العالم من تحولات اجتماعية وثقافية وسياسية متسارعة.

إنَّ النظرة السائدة إلى العلوم الإنسانية ما تزال قاصرة، والمسؤولية عن ذلك تقع علينا جميعًا، بمن فينا الباحثون، والجامعات، ومراكز الدراسات الاستراتيجية.

فالعالم العربي يعتمد، في كثير من الأحيان، على الدراسات والاستراتيجيات القادمة من المراكز الغربية؛ لأنها تعرف بدقة ما الذي تريده، بينما ما زلنا نحن نفتقد إلى تحديد ما نريده من هذه العلوم.

ومن هنا، فإن السؤال الجوهري الذي ينبغي أن نطرحه هو: ماذا نريد من العلوم الإنسانية في المستقبل؟

وعندما ننظر إلى التجربة الحضارية الإسلامية، نجد أن المسلمين، عندما نقلوا علوم اليونان، لم يكتفوا بترجمتها، بل أعادوا تصنيفها بما يتوافق مع رؤيتهم الحضارية، وهو ما يظهر في أعمال ابن النديم وحاجي خليفة.

كما أن الحضارة الغربية، عندما استفادت من العلوم الإسلامية، أعادت بدورها تصنيف العلوم وفق رؤيتها الخاصة، وهو ما أسهم في ازدهار العلوم الإنسانية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، وترك أثرًا واضحًا في المجتمعات الغربية.

ونحن في العالم العربي بحاجة اليوم إلى إعادة طرح السؤال نفسه: ماذا نريد من العلوم الإنسانية؟ فالإجابة عن هذا السؤال تمثل المدخل الحقيقي لإعادة بناء هذه العلوم وتطويرها.

وقد شهدت الثقافة العربية نماذج أسهمت في إنتاج المعرفة خارج المؤسسات الأكاديمية. وقد ذُكر خلال هذه الحلقة العلامة حمد الجاسر، ويمكن أن أضيف إليه العلامة الأردني روكس بن زائد العزيزي، الذي وثّق الأوابد الأردنية، وكتب عن القبائل العربية وتحركاتها، وقدم مشروعًا ثقافيًا كبيرًا، رغم أنه كان يعمل معلمًا ويكتب من منزله.

أما اللغة العربية، فالمطلوب ليس مجرد المحافظة عليها، وإنما استعادتها بمفاهيم جديدة وربطها بالواقع المعاصر.

لقد ابتعد الباحثون عن دراسة الواقع اليومي للمجتمعات، فلم يتجهوا بما يكفي إلى دراسة البنية النفسية والاجتماعية للمجتمعات، أو القبائل، أو المجالس المحلية، أو قضايا البطالة والفقر. كما أن الأقسام الجامعية لم تتعمق في هذه القضايا، بل بقيت أسيرة النمطية في الأسئلة، والمصادر، والمراجع، وطرق التدريس، وحتى في النتائج التي تتوصل إليها.

وكثيرًا ما أوجه طلبة الدراسات العليا إلى دراسة شعراء معاصرين من الأردن، أو السعودية، أو الكويت، أو العراق، أو حتى شعراء شباب في الثلاثينيات من أعمارهم، إلا أنهم يرفضون ذلك ويفضلون الموضوعات التقليدية، في حين أن دراسة الأدب المعاصر، وهو لا يزال يتشكل، تمثل قيمة علمية كبيرة.

إننا بحاجة إلى إعادة تصنيف العلوم الإنسانية انطلاقًا من سؤال أساسي: ماذا نريد نحن من هذه العلوم؟

فالإجابة عن هذا السؤال تمثل البداية الحقيقية لأي مشروع إصلاحي.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

معالي د. حسام زمان
مدير جامعة الطائف الأسبق

أصحاب المعالي والسعادة، الزملاء والزميلات، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أود أن أنطلق من تمييز أراه ضروريًا في أي نقاش حول مستقبل العلوم الإنسانية في جامعاتنا:

قيمة المجال المعرفي شيء، وجودة البرنامج الأكاديمي الذي يقدمه شيء آخر، والشكل المؤسسي الأنسب لحضور هذا المجال شيء ثالث.

فاللغة والتاريخ والفلسفة والعلوم الاجتماعية مجالات لا غنى للمجتمع عنها. لكن أهمية هذه العلوم لا تمنح كل برنامج قائم فيها حصانة من المراجعة. قد يكون المجال شديد الأهمية، بينما يكون البرنامج الذي يمثله تقليديًا، أو ضعيف الصلة بالتحولات المعرفية، أو محدود الأثر في طلبته ومجتمعه.

لذلك، فإنَّ أزمة العلوم الإنسانية لا تقتصر على محتوى بعض المناهج. بل هي في جانب منها أزمة نموذج مؤسسي كامل يحتاج إلى مراجعة. يقوم هذا النموذج (الأزمة) غالبًا على افتراض أن حضور أي مجال معرفي لا يتحقق إلا من خلال:

قسم مستقل،

وبرنامج بكالوريوس طويل،

وقبول سنوي مستمر،

وهيئة تدريس من مسار أكاديمي واحد،

ومناهج يبنيها المتخصصون داخل القسم وحدهم.

وينتج عن ذلك أقسام منعزلة، وضعف في البرامج البينية، وقلة في التطبيقات والمشروعات الميدانية، واستمرار لصورة اجتماعية تجعل بعض الكليات الإنسانية وجهة لمن لا وجهة له. لكن معالجة هذا الوضع لا تكون بوصفة واحدة تطبق على جميع الجامعات.

من الضروري ابتداءً الاعتراف بأهمية تمايز الجامعات كمؤسسات، وأن تنطلق كل جامعة من رسالتها، وقدراتها، ومجالات تميزها، واحتياجات المنطقة التي تخدمها:

- فالجامعة البحثية التي تتبنى الدراسات العليا وإنتاج المعرفة تحتاج إلى أقسام ومدارس علمية قوية تحمي العمق التخصصي وتطوره.
- والجامعة التعليمية المتخصصة أو الشاملة قد تحقق رسالتها من خلال قاعدة إنسانية مشتركة وبرامج بينية ومهنية منتقاة، من غير أن تكرر جميع برامج البكالوريوس التقليدية.
- وقد تجعل جامعة تقع في منطقة ذات رصيد تاريخي وثقافي وسياحي من دراسات التراث والثقافة مجالاً رئيساً لتميزها.

التمايز بين الجامعات لا يعني تفاوتًا في القيمة، بل وضوحًا في المسؤولية. وليس المطلوب أن تقدم كل جامعة كل شيء، وإنما أن يضمن النظام الجامعي الوطني، في مجموعه، استمرار العلوم الإنسانية بعمق وجودة وتنوع. ومن هنا أقترح إعادة بناء حضور العلوم الإنسانية في الجامعات على ثلاثة مستويات مترابطة:

المستوى الأول هو العمق التخصصي.

تستمر البرامج الأكاديمية المتخصصة، والبحث العلمي، وبرامج الدراسات العليا في الجامعات المؤهلة لذلك، وفق رسالتها وقدراتها وأولوياتها. فلا يلزم أن تقدم كل جامعة برامج كاملة في التاريخ والفلسفة واللغات والعلوم الاجتماعية، لكن لا يجوز أن يخلو النظام الوطني من مؤسسات قوية تنتج معرفة أصيلة ومتقدمة في هذه الحقول.

المستوى الثاني هو القاعدة الإنسانية ا لمشتر كة .

ينبغي ألا يقتصر حضور العلوم الإنسانية على طلبة الكليات الإنسانية. فجميع خريجي الجامعة، من الأطباء والمهندسين والتقنيين والإداريين، يحتاجون إلى تكوين حقيقي في التفكير النقدي، والأخلاق والمسؤولية المهنية، واللغة والتواصل، والتاريخ والثقافة، والمجتمع والسلوك الإنساني، والآثار الإنسانية والاجتماعية للتقنية والذكاء الاصطناعي.

ولا يلزم أن يوجد قسم للفلسفة في كل جامعة، لكن لا يصح أن يتخرج منها طالب لم يتدرب على التفكير الأخلاقي والنقدي. ولا يلزم أن تقدم كل جامعة بكالوريوس في التاريخ، لكن لا ينبغي أن يتخرج طالب جامعي بلا معرفة بتاريخ مجتمعه وتحولاته.

المستوى الثالث فهو الحضور البيني. وينبغي هنا التمييز بين البرامج الأكاديمية، والمسارات الفرعية، والمقررات المشتركة التي سبقت الإشارة إليها.

فعلى مستوى البرامج، يمكن تطوير درجات وبرامج بينية جديدة، مثل:

برنامج مشترك بين التاريخ والإدارة في إدارة التراث والمتاحف، وبرنامج مشترك بين اللغة والتقنيات اللغوية وصناعة المحتوى، وبرنامج مشترك بين الفلسفة والحاسب الآلي في أخلاقيات التقنية والذكاء الاصطناعي، وبرنامج مشترك بين كلية الفنون وكلية الاقتصاد في الصناعات الثقافية والاقتصاد الإبداعي.

وعلى مستوى المسارات الفرعية، يمكن للجامعات تقديم مسار في أخلاقيات التقنية لطلبة الهندسة والحاسب، ومسار في التراث والسياحة لطلبة إدارة الأعمال، ومسار في اللغة وصناعة المحتوى لطلبة الإعلام والتقنية.

وتتلخص التوصية في:

اعتماد إطار وطني مرن لإعادة تموضع العلوم الإنسانية في التعليم الجامعي، بحيث يطلب من كل جامعة أن تحدد، وفق رسالتها:

ما مجالات العمق التخصصي التي ستتحمل مسؤ و ليتها ؟

وما التكوين الإنساني المشترك الذي ستقدمه لجميع طلبتها؟

وما البرامج والمسارات والمقررات البينية التي تناسب رسالتها وبيئتها؟

قضية العلوم الإنسانية ليست في إبقاء أقسامها كما هي أو إلغائها، بل في ضمان بقاء معرفتها عميقة، وحية، وحاضرة في تكوين الجامعة كلها. والحفاظ عليها لا يكون بتجميد صورتها الحالية، بل بجعلها أعمق حيث يلزم، وأوسع في التكوين العام، وأكثر جرأة في البرامج البينية.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

د. فاطمة القحطاني

أستاذ التاريخ السعودي بجامعة الملك سعود

أحيي جميع الحضور، وأعبر عن تقديري لما طُرح من أفكار خلال هذه الحلقة.

وسأتناول الموضوع من زاوية أكاديمية بحكم عملي الجامعي، رغم أن كثيرًا من المتحدثين أكاديميون أيضًا.

إن الأقسام الأكاديمية تتحمل مسؤولية كبيرة في التجديد، والتحديث، والتطوير، إلا أن هذه الأقسام لا تجد الدعم الكافي، سواء من الجامعات أو من الجهات المعنية، لتنفيذ عمليات التطوير المطلوبة، وأتحدث هنا انطلاقًا من تجربتي الشخصية بوصفي رئيسة لجنة تطوير البرامج في قسم التاريخ بجامعة الملك سعود، وأرغب في تسجيل هذه المعاناة في هذا المحفل العلمي.

وأتفق مع ما طرحه الدكتور حسام زمان في أن أزمة العلوم الإنسانية ليست أزمة وجود، وأنا متفائلة بمستقبل هذه العلوم، خاصة في ظل ما أُعلن عنه من توسع في المؤسسات الثقافية والجامعات المتخصصة، ومن بين هذه المبادرات مشروع جامعة خادم الحرمين الشريفين للعلوم الإنسانية في الدرعية، وهي جامعة متخصصة في العلوم الإنسانية. وقد اطلعت على هذا المشروع من خلال ما ذكره صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان، رئيس اللجنة العليا للجامعة، الذي أوضح أن الدراسة ستبدأ، بإذن الله، خلال السنوات المقبلة.

وتدل هذه المبادرات على أن القضية ليست قضية وجود العلوم الإنسانية، وإنما تتمثل في كيفية تقديمها داخل الجامعات، فالتحدي الحقيقي يكمن في تغيير فلسفة التعليم في هذا المجال.

لقد درست في جامعة الملك سعود، ثم عملت فيها عضو هيئة تدريس لسنوات طويلة، وأرى أن طريقة تدريس العلوم الإنسانية ما زالت، في كثير من الأحيان، جامدة وتقليدية، وهو ما يعد أحد أسباب تراجع جاذبية هذه التخصصات.

ومن المهم تبني استراتيجيات تعليمية أكثر حيوية، بحيث لا تبقى دراسة العلوم الإنسانية محصورة داخل قاعات المحاضرات، كما هو الحال في التخصصات التطبيقية التي تعتمد على المختبرات، والمستشفيات، والتدريب العملي.

ويمكن توسيع مجالات التعلم الميداني من خلال مراكز الأبحاث، والمتاحف، ودارة الملك عبد العزيز، والمؤسسات الإعلامية، والهيئات الثقافية، والقطاع غير الربحي، مثل مؤسسة مسك، إلى جانب تطوير المشاريع الميدانية، والتدريب، والمقررات المشتركة.

ونعمل في قسم التاريخ بجامعة الملك سعود، ضمن برنامج ماجستير التاريخ الوطني، على تجربة تقوم على تقديم مقررات مشتركة بالتعاون مع دارة الملك عبد العزيز. ولا يزال العمل في إطار الاتفاقيات، ونأمل أن تحظى هذه المبادرة بدعم الجامعة.

أما تراجع جاذبية العلوم الإنسانية لدى الطلبة، فلا ينبغي أن نوجه اللوم فيه إلى الطلاب، وإنما إلى المؤسسة الأكاديمية، وإلى أعضاء هيئة التدريس، وإلى المجتمع الذي لا يزال ينظر إلى هذه التخصصات نظرة دونية.

وقد أشار الدكتور سعد البازعي أيضًا إلى هذه النظرة، وهو ما يدل على أن المشكلة ممتدة منذ عقود.

وللمخططين، ولوسائل الإعلام، وللمجتمع، دور مهم في رفع مكانة العلوم الإنسانية لدى الأجيال الجديدة.

وفيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، فإنني أنظر إليه بوصفه فرصة لا تهديدًا، وأتفق في ذلك مع ما طُرح في بعض المداخلات السابقة. وتعمل جامعة الملك سعود حاليًا على إعداد برنامج جديد في التاريخ الرقمي على مستوى الماجستير، يهدف إلى توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في دراسة التاريخ وتدريسه، ونأمل أن يسهم هذا البرنامج في تطوير المجال، وإعادة تقديمه بصورة أكثر ارتباطًا بالمستقبل.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

د. محمد الحوراني

رئيس رابطة الكتاب السوريين الأسبق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أتقدم بالشكر إلى الدكتور زيد الفضيل، والدكتور زياد الدريس، وجميع المشاركين في هذه الحلقة، على تناول هذا الموضوع بالغ الأهمية، فهو موضوع الساعة الذي يجب أن ننشغل به جميعًا.

ورغم راهنية هذا الموضوع، فإنه ليس جديدًا، بل يمكن من خلاله الإجابة عن أسئلة كبرى ظلت مطروحة في الفكر العربي، وفي مقدمتها سؤال التخلف الذي ما يزال العالم العربي يعاني منه، وسؤال التقدم الذي أصاب غيره. ونستعيد في هذا السياق السؤال الذي طرحه أمير البيان شكيب أرسلان حول أسباب تقدم الآخرين وتأخر المسلمين.

إن العالم العربي ما يزال يعاني من تبعات ما يمكن وصفه بلعنات النهضة والتنوير التي لم يشتغل عليها كما ينبغي، رغم أن قادتها ورواداها كانوا في الأساس من حَمَلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، أو من المتخصصين فيها بصورة مباشرة.

وقد قامت تجربة النهضة الأوروبية، إلى حد كبير، على أفكار عدد من رواد الفكر، وفي مقدمتهم ابن رشد، وما قدمه للفكر الأوروبي، حتى إن بعض الدول، مثل إسبانيا، جعلت من أفكاره لاحقًا دعامة أساسية للأخلاق والنهضة ومقاومة التطرف.

وتكمن المشكلة الجوهرية في أن العالم العربي، منذ أكثر من قرن، لا يولي هذه العلوم المكانة التي تستحقها، بل إن من يبرز في ميادينها كثيرًا ما يُهمّش أو يُقصى.

وقد حدث ذلك مع ابن رشد، كما أن كثيرين ممن أسهموا في هذه العلوم جرى دفن أعمالهم أو تجاهلها وهم أحياء. إن أزمة العلوم الإنسانية، كما ذكر عدد من المتداخلين، قد تكون في الجامعات، وقد تكون عند الطلاب، لكنها موجودة أيضًا لدى بعض من يدرّسون هذه العلوم؛ فكثير منهم لم يطوروا أفكارهم، وبقوا أسرى الجمود والتكرار.

فتدريس التاريخ، مثلًا، لا ينبغي أن يقتصر على سرد الوقائع والحوادث، بل يجب أن يتضمن منهجية البحث التاريخي، والاستفادة من دروس التاريخ، غير أن الواقع، في كثير من الأحيان، يركز على حوادث تاريخية قد تفرق أكثر مما تجمع.

وهذه الأزمة ليست محصورة في الدول العربية وحدها، بل هي أزمة عالمية بدرجات مختلفة؛ فهناك بعض الدول الغربية التي أهملت العلوم الإنسانية أو أسقطتها جزئيًا، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، في حين لا تزال دول أخرى، كالدول الإسكندنافية، توليها اهتمامًا أكبر نسبيًا.

وهنا نتساءل: ما الجهد الذي بُذل عربيًا من أجل تطوير هذه العلوم، ورقمنتها، وربطها بالاقتصاد الإبداعي والاقتصاد الثقافي؟

هناك كتاب مهم لعبد الواحد الحميد حول الاقتصاد الثقافي، يؤكد أن النهوض بالعلوم الإنسانية يتطلب أن تكون مواكبة للعصر.

إن تقديم العلوم الإنسانية والاجتماعية بوصفها علومًا قادرة على مواكبة العصر هو الطريق لإعادتها إلى المكانة التي تستحقها، لا سيما أن كثيرًا من زعماء العالم الذين تخصصوا في هذه العلوم كانوا، حين تولوا قيادة دولهم، قادرين على وضع بلدانهم على طريق التطور والنهوض.

إن الوعي بحقيقة العلوم الإنسانية والاستفادة منها هو المدخل لإعادة الاعتبار إليها، وإلا فإن مجتمعاتنا العربية ستسهم، من حيث لا تشعر، في قتل هذه العلوم والإجهاز عليها.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

د. فهد آل غالب

رئيس برنامج الهجرة وسوق العمل بمركز الملك فيصل للبحوث

يسعدني ويشرّفني أن أشارك في هذه الجلسة، التي تضم نخبة من المفكرين والأكاديميين وغيرهم من أصحاب الاختصاص في المملكة. وقد يطول الحديث عن تجربتي الشخصية؛ لأنني لم أدرس في المملكة، بل كانت دراستي كلها في الخارج، في الولايات المتحدة ودول أخرى. وأعمل حاليًا رئيسًا لبرنامج الهجرة وسوق العمل في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وهو ما جعلني مهتمًا وشغوفًا بالأبحاث التطبيقية.

لقد استمعت خلال هذه الجلسة إلى أفكار جميلة وعميقة، لكن هذه الأفكار يجب أن تُترجم إلى تطبيقات ودراسات عملية، وألا تبقى مجرد آراء

مهما كانت قيمتها، ولذلك، أقترح أن يُطلب من كل مشارك في هذه الحلقة، بعد انتهاء الجلسة، أن يكتب صفحة واحدة على الأقل تتضمن المبادرة التي يراها مناسبة لمعالجة الأزمة أو تطوير العلوم الإنسانية.

فالأفكار المطروحة خلال خمس دقائق لا تكفي لتلخيص تجارب طويلة أو تحويلها إلى مبادرات عملية واضحة، كما أن موضوع هذه الحلقة يستحق أكثر من جلسة واحدة، ويمكن أن يتحول إلى ورشة عمل متخصصة ينظمها مركز الخليج للأبحاث ومركز عبد الله بن إدريس الثقافي، بحيث تخرج هذه الورشة بعدد من الدراسات أو المبادرات القابلة للنشر والتطبيق.

ويمكن أيضًا إعداد دراسة، أو مقترح دراسة، يُقدم إلى إحدى الوزارات المعنية، مستفيدين من العقول والخبرات الموجودة في هذه الحلقة، والتي يمكن أن تقود مشروعًا كبيرًا في هذا المجال.

وانطلاقًا من خبرتي في مجال سوق العمل والهجرة، أرى أن قضايا البطالة، وعدم ملاءمة التخصصات لسوق العمل، وغياب المهارات التطبيقية، كلها قضايا تحتاج إلى معالجة بحثية د قيقة .

وأستذكر تجربة قبل نحو تسع سنوات، عندما شاركت مع عدد من الزملاء في دراسة برامج تكميلية، ووجدنا أن عددًا من خريجي الدراسات الإسلامية لم يجدوا وظائف مناسبة.

واقترحنا حينها إدخال ما يُعرف في الغرب باسم المهارات المتنقلة أو Transferable Skills، بحيث تُدمج هذه المهارات في المناهج التعليمية، وتساعد خريجي العلوم الإنسانية على العمل في مجالات متعددة.

ومن أمثلة ذلك تعليم اللغة الإنجليزية، ومهارات معالجة البيانات، وفهم الإحصاء، بحيث يمكن لخريج الدراسات الإسلامية، مثلًا، أن يعمل في وزارات أو مؤسسات مختلفة، كوزارة الداخلية أو وزارة الخارجية، مع المحافظة في الوقت نفسه على التخصص الإنساني وتطويره.

إن المطلوب ليس التخلي عن العلوم الإنسانية، بل تطويرها بوصفها مجالًا أكاديميًا، وربطها بالمهارات التي يحتاجها سوق العمل.

وفي ختام مداخلتي، أطرح سؤالين بحثيين أساسيين:

هل المشكلة هي تطوير العلوم الإنسانية حتى يجد خريجوها فرصًا وظيفية؟

أم أن الهدف هو حل مشكلة البطالة في سوق العمل؟

إن هذه الأسئلة تحتاج إلى تحديد دقيق قبل صياغة الحلول والمبادرات، وآمل أن تجد هذه المقترحات استحسان المشاركين.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

د. سليمان الذييب

أستاذ الآثار والكتابات القديمة بجامعة الملك سعود

لقد أوفى جميع المشاركين السابقين الموضوع حقه، وقدموا رؤى متعددة حوله، ولذلك فضّلت أن أشارك بقصتين تعكسان تجربتي الشخصية، على غرار ما فعله الدكتور سعد البازعي عندما استعاد تجربة سابقة مع الدكتور عبد الرحمن الطيب الأنصاري، رحمه الله.

وأؤكد منذ البداية أنني لا أرى أن ما يجري يمثل صراعًا بين العلوم الإنسانية والعلوم الأخرى، رغم أن بعض النقاشات قد توحي بوجود صراع بين العلوم نفسها، وهو ما لا أراه صحيحًا، وما أعرفه عن الجامعات الغربية لا يدل على وجود أزمة حقيقية في الدراسات الإنسانية كما هو الحال في العالم العربي.

وأستشهد هنا بتجربة أحد المعاهد في باريس، حيث سألت مدير المعهد عن وجود أكثر من ثلاثة آلاف طالب دراسات عليا متخصصين في دراسات المتاحف، وكيف يجد هؤلاء وظائف بعد التخرج، فأجابني بأن المتاحف المنتشرة في أنحاء فرنسا وخارجها تستوعب هذه الكفاءات، وهو ما يدل على وجود منظومة متكاملة تربط الدراسة باحتياجات المجتمع.

إن الأزمة ليست أكاديمية فقط، وإنما هي أزمة ثقافية واجتماعية في العالم العربي، وأنا مقتنع بأن المنطقة تحتاج إلى حملة وطنية تقودها القيادات السياسية لتغيير النظرة السائدة تجاه العلوم الإنسانية؛ لأنها في المجتمعات الغربية تعد المحرك الأساسي للسلوك والمجتمع.

وأستعرض هنا تجربة أخرى عشتها أثناء عملي في كندا مديرًا للشؤون الثقافية، حيث كنت أزور الجامعات والكليات، ومن بينها كلية للاتصالات، وقد فوجئت بأن معظم رؤساء شركات الاتصالات والإداريين الكبار فيها كانوا من خريجي العلوم الإنسانية، فسألت عن السبب، فأجابني المسؤولون بأن هؤلاء يمتلكون القدرة على كتابة التقارير، وإعداد الدراسات، وصياغة الأبحاث، وهي مهارات تحتاجها المؤسسات بقدر حاجتها إلى المهندسين والمتخصصين التقنيين.

إن المشكلة الحقيقية تكمن في أسلوب تدريس العلوم الإنسانية، وأتفق في ذلك مع عدد من المتحدثين السابقين، ومنهم الدكتور مهند مبيضين والدكتورة فاطمة القحطاني، فكثير من أعضاء هيئة التدريس في هذه التخصصات لا يمتلكون الرغبة الكافية في التطوير، وهذه أزمة حقيقية ينبغي مواجهتها.

وهناك قضية أخرى أراها جوهرية، وهي أن العلوم الإنسانية تمثل المحرك الحقيقي للمجتمع، لكنها تحتاج إلى مساحة من الحرية حتى تتمكن من أداء هذا الدور، فلا يمكن مطالبة المؤرخ بإنتاج معرفة حقيقية إذا كان محاطًا بمحاذير ثقافية، أو قبلية، أو اجتماعية، أو دينية، أو سياسية؛ لأن الإبداع في العلوم الإنسانية لا يمكن أن يتحقق في ظل غياب حرية البحث والنقاش.

وأستعيد هنا تجربة شخصية عندما سُئلت عن أسباب ضعف حضور التاريخ، والفنون، والمسرح، وغيرها من المجالات الإنسانية، كانت إجابتي أن السبب الرئيس هو غياب مساحة الحرية التي

تسمح للمؤرخ أو الباحث بأن يتحدث بصدق، مع وجود قانون يحاسبه إذا أخطأ أو أساء، ولكن دون أن يُمنع من البحث والإبداع.

ونتيجة لذلك، أصبحت الكتابة التاريخية في العالم العربي تدور غالبًا بين اتجاهين متناقضين: إما المبالغة في الذم، أو المبالغة في المدح، بينما يغيب الطرح العلمي المتوازن. وقد انعكس ذلك سلبًا على العلوم الإنسانية، وأسهم في إضعافها. إن العلوم الإنسانية لا يمكن أن تزدهر إلا إذا توفرت لها بيئة تسمح بحرية التفكير والبحث والإبداع.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

عبد الله الحسني
مدير تحرير صحيفة الرياض

أتوجه بالشكر إلى مركز الخليج للأبحاث ومركز عبد الله بن إدريس الثقافي على هذه الشراكة المعرفية، وعلى اختيار موضوع يمس حاضر مجتمعاتنا ومستقبلها.

إن طرح هذا الموضوع في هذا التوقيت يعكس وعيًا عميقًا بأهمية العلوم الإنسانية، في ظل عالم يتسارع فيه التطور التقني، وتتغير فيه أنماط المعرفة، ومع دخول الذكاء الاصطناعي الذي رأى بعضهم فيه فرصة، في حين رأى آخرون أنه قد يكون على حساب البعد الإنساني.

وقد اتفقنا جميعًا خلال هذه الحلقة على أن أزمة العلوم الإنسانية ليست أزمة محلية أو عربية فقط، وإنما هي أزمة عالمية، وأن هذه العلوم تعاني من التهميش في كثير من الدول.

وقد أشار الدكتور سعد البازعي إلى الجدل الذي شهدته الجامعات الأمريكية، ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن الولايات المتحدة عرفت حملات للإصلاح الأكاديمي انتقدت تراجع حضور العلوم الإنسانية.

ومن الكتب التي تناولت هذه القضية كتاب «إغلاق العقل الأمريكي»، الذي انتقد إهمال الجامعات الأمريكية لتدريس العلوم الإنسانية.

كما أستشهد بالفيلسوف الكوري باك إي مون وكتابه «فلسفة العش»، الذي خصص فيه جزءًا مهمًا للحديث عن أزمة العلوم الإنسانية وسبل تجاوزها، لكنه انتهى إلى أن بلاده لم تتمكن حتى الآن من تحديد ملامح هذه الأزمة بصورة دقيقة، وهو ما يجعل الوصول إلى الحلول أمرًا أكثر صعوبة.

وأستحضر كذلك مقالًا للفيلسوف الفرنسي إدغار موران بعنوان «دفاعًا عن العلوم الإنسانية»، أوضح فيه أن العلوم الإنسانية لا ينبغي اختزالها في مجرد متطلبات مهنية أو ثقافية آنية. وقد استشهد بأسماء كبرى في تاريخ الفكر الإنساني، مثل أفلاطون، وإقليدس، وهيراقليطس، مؤكدًا أن إسهامات هؤلاء ما زالت حاضرة ومؤثرة حتى اليوم، في حين اندثر كثير من النظريات المعرفية الأخرى.

إن العلوم الإنسانية تؤدي دورًا أساسيًا في بناء الهوية، وصياغة الشخصية، وتعزيز القيم، وهذه أهداف أخلاقية وثقافية ينبغي أن تحظى بعناية خاصة في مجتمعاتنا العربية.

وتشهد المملكة حراكًا ثقافيًا كبيرًا من خلال إنشاء الهيئات الثقافية المختلفة، مثل هيئة التراث وغيرها، إضافة إلى المشروعات الجديدة التي أُعلن عنها في مجال الجامعات المتخصصة

بالعلوم الإنسانية. وتمثل هذه المبادرات مؤشرات إيجابية على تنامي الاهتمام بهذا المجال.

إن المملكة والعالم العربي يواجهان تحديات كبيرة، خاصة في ظل التحولات التي فرضها الذكاء الاصطناعي، وما يصاحبها من حملات تستهدف الصورة الذهنية والثقافية، وهو ما يجعل العلوم الإنسانية أكثر أهمية في تعزيز الهوية الوطنية والثقافية.

إن السينما، والمسرح، والفنون، وسائر المجالات الثقافية تؤدي دورًا مهمًا في ترسيخ القيم الإنسانية، وصياغة الشخصية والهوية. ولذلك، فإننا بحاجة إلى مواصلة دعم هذا التوجه وتعزيزه.

لمشاهدة الكلمة: اضغط هنا

ملخص إدارة الجلسة

د. زيد الفضيل

لقد أفرزت النقاشات مجموعة من القضايا الرئيسة، من أبرزها:

أزمة مناهج تعليمية بحاجة إلى تكاملها، وهو موضوع تكرر في عدد كبير من المداخلات.

أهمية التخصصات والبرامج البينية؛ فالمؤرخ، على سبيل المثال، يحتاج إلى دراسة علم الاجتماع، وعلم النفس، وغيرها من العلوم المساندة، حتى يتمكن من فهم الظواهر وتحليلها بصورة أعمق.

أزمة سياسات تعليمية وغياب واضح لاستراتيجيات التعليم، في ظل مركزية السؤال المهم وهو: هل توجد بالفعل استراتيجية واضحة للتعليم تحدد ما الذي نريده من هذه العلوم؟

أزمة معلم وأستاذ، سواء في التعليم العام أو التعليم الجامعي.

أزمة تلاشي اللغة العربية في مقابل اللغة الإنجليزية.

التساؤل حول وظيفة الجامعة: هل هي مؤسسة لإعداد الموظفين، أم مؤسسة لإنتاج المعرفة وبناء الإنسان؟

الدعوة إلى بناء مؤشر وطني للمنظومة ا لقيمية .

طرح قضية جدوى الإنفاق على العلوم ا لإ نسا نية .

أهمية تعزيز مساحة النقد.

قضية الهويات الثقافية المضطربة.

الحاجة إلى تحديث العلوم الإنسانية وتجديدها.

البناء المؤسسي وإنتاج المعرفة الاجتماعية.

والسؤال الذي تكرر خلال هذه الحلقة: ماذا نريد من العلوم الإنسانية؟ ولا يزال هذا السؤال، في نظري، غير محسوم حتى الآن؛ فكثير من التخصصات تُدرّس دون وضوح كافٍ للغاية التي يراد تحقيقها منها، سواء في التاريخ، أو الجغرافيا، أو الثقافة الإسلامية، أو غيرها.

تعقيب د. سليمان الذييب

أرغب في التعقيب على بعض النقاط التي وردت خلال النقاش؛ لأن بعض المشاركين قد لا يكون لديهم تصور واضح عن طبيعة أقسام العلوم الإنسانية ودورها.

لقد سبق أن عملت عضوًا في المجلس العلمي ومجلس الجامعة بجامعة الملك سعود، وكانت أقسام الجغرافيا، على سبيل المثال، تؤدي دورًا أساسيًا في ترقية أعضاء هيئة التدريس في كلية العمارة؛ لأن الجغرافيين هم الذين يدرسون تخطيط المدن والعمران. وهذا يبين أن العلاقة بين العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية أكثر تكاملًا مما يتصوره البعض.

كما أود التعليق على ما ورد في بعض المداخلات بشأن نشأة الجامعات السعودية؛ فمن أسسوا عددًا من الكليات العلمية والتطبيقية في جامعة الملك سعود كانوا في الأصل من المتخصصين في العلوم الإنسانية أو العلوم الإدارية. أما من قادوا الجامعات لاحقًا من أبناء التخصصات التطبيقية، فهم الذين بدأ في عهدهم تراجع الاهتمام بالعلوم الإنسانية. فالعلوم الإنسانية لم تكن يومًا عائقًا أمام تطور العلوم التطبيقية، بل كانت داعمًا لها في مراحل التأسيس.

تعقيب د. سلطانة الرويلي

أرغب في إضافة تعليق أخير. فعلى الرغم من الحديث المطول عن أزمات العلوم الإنسانية، فإن هناك أزمة أخرى لا تقل أهمية، وتحتاج إلى تدخل عاجل.

إن العلوم الإنسانية، وفي مقدمتها التاريخ، الذي أصفه بأنه «الأخطبوط المتفرع في جميع التخصصات الأخرى»، تعاني من مشكلة تتمثل في غياب تدريس التاريخ الوطني والهوية الوطنية في كثير من الجامعات. ومن المؤسف أن بعض الطلاب لا يمتلكون معرفة كافية بتاريخ وطنهم أو بهويتهم الوطنية، وهناك حالات لطلاب يجهلون معلومات أساسية عن المملكة. وتمثل هذه القضية أزمة أكبر من مجرد أزمة العلوم الإنسانية؛ لأنها تمس الهوية الوطنية نفسها.

ختام الحلقة النقاشية

د. زياد الدريس

أتقدم بالشكر إلى جميع المشاركين، فقد كان الحوار أكثر ثراءً مما كنا نتوقعه. ولعل أفضل دليل على نجاح هذه الحلقة هو استمرار المشاركين حتى نهاية الوقت، بل وتجاوز الوقت المحدد،

من دون أن ينسحب أحد أو يشعر بالملل، وهو ما يعكس عمق الأفكار التي طُرحت.

وقد طالب عدد من المشاركين بتنظيم أكثر من جلسة حول هذا الموضوع، وأعتقد أن المخرجات التي ستتضمنها هذه الحلقة ستقود إلى تنظيم حلقات أكثر تخصصًا وتفصيلًا في المستقبل. وأعد نفسي «عميلًا مزدوجًا» في هذه الحلقة؛ لأنني في الأصل متخصص في العلوم الطبيعية، ثم اتجهت لاحقًا إلى العلوم الإنسانية. وأختتم بكلمة سبق أن كتبتها في تغريدة قبل سنوات عند الحديث عن اللغة العربية:

«لم يسجل التاريخ الإنساني القديم أو الحديث أن حضارة قامت بغير لغتها»

فجميع الحضارات والنهضات عبر التاريخ قامت بلغاتها الوطنية، ولذلك فإن اللغة الإنجليزية، رغم أهميتها، لا يمكن أن تكون بديلًا عن اللغة العربية في بناء نهضة سعودية أو عربية حقيقية .

إن الحفاظ على الهوية اللغوية يمثل شرطًا أساسيًا لأي مشروع حضاري.

التوصيات الختامية

في ضوء المداخلات والنقاشات التي شهدتها الحلقة، وما طرحه المشاركون من تشخيص ورؤى وتجارب علمية وأكاديمية، خلصت الحلقة إلى مجموعة من التوصيات التي تستهدف إعادة بناء موقع العلوم الإنسانية والاجتماعية داخل المنظومة التعليمية والمعرفية والتنموية، وتطوير قدرتها على الاستجابة للتحولات المجتمعية والتقنية المتسارعة، وذلك على النحو الآتي:

1. إعداد استراتيجية وطنية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

إطلاق مشروع وطني متكامل يحدد الغاية من تدريس العلوم الإنسانية والاجتماعية، ودورها في بناء الإنسان، وتعزيز الهوية، وإنتاج المعرفة، وخدمة التنمية وصناعة القرار، مع وضع أهداف واضحة ومؤشرات لقياس أثرها العلمي والثقافي والمجتمعي. وينبغي أن تجيب هذه الاستراتيجية عن السؤال المحوري الذي تكرر طيلة الحلقة:

ماذا نريد من العلوم الإنسانية والاجتماعية؟

بحيث لا تستمر البرامج والتخصصات في العمل دون وضوح كافٍ للغايات التي تسعى إلى تحقيقها، أو الأدوار التي ينتظر أن يؤديها خريجوها في المجتمع.

2. تطوير المناهج والبرامج الأكاديمية

إجراء مراجعة شاملة للمناهج والخطط الدراسية في أقسام العلوم الإنسانية والاجتماعية، بما يضمن تجاوز التكرار والجمود، وتحديث المحتوى العلمي بصورة دورية، وربطه بالقضايا المعاصرة والتحولات التي يشهدها المجتمع. ويشمل ذلك الانتقال من التعليم القائم على الحفظ والتلقين إلى التعليم القائم على التفكير النقدي والتحليل، ودراسة المشكلات الواقعية، ونقد المصادر والتحقق من المعلومات، والتعلم القائم على المشروعات، إضافة إلى البحث الميداني، والمناقشة والحوار، وإنتاج المعرفة بدل الاكتفاء بتلقيها.

3. تعزيز اللغة العربية بوصفها وعاءً للمعرفة

إعادة الاعتبار إلى اللغة العربية في مؤسسات التعليم والبحث العلمي، وعدم التعامل معها بوصفها مادة منفصلة عن العلوم الأخرى، بل باعتبارها الحامل الرئيس للمعرفة وأداة التفكير والتعبير والتحليل. ويشمل ذلك: تطوير المصطلحات العلمية باللغة العربية، ودعم التأليف والنشر العلمي العربي، ورقمنة المحتوى العربي، وتعزيز حضور اللغة العربية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ورفع جودة الترجمة، إضافة إلى تمكين الطلاب من التعبير والبحث والكتابة بلغتهم، وتحقيق التوازن بين تعلم اللغات الأجنبية والمحافظة على اللغة الوطنية. فلا يمكن بناء نهضة حقيقية بلغة مستعارة بالكامل، كما لم يسجل التاريخ الإنساني القديم أو الحديث أن حضارة قامت بغير لغتها.

4. التحول نحو العلوم الإنسانية التطبيقية

تطوير نموذج للعلوم الإنسانية التطبيقية يربط المعرفة النظرية بالممارسة الميدانية، ويعزز حضور هذه العلوم في مجالات التخطيط وصناعة السياسات وتحليل الظواهر الاجتماعية والثقافية. ويشمل ذلك توظيف تخصصات التاريخ، وعلم

الاجتماع، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا، واللغة، والفلسفة، والدراسات الثقافية في مجالات مثل: التخطيط الحضري، والسياسات الاجتماعية، والاقتصاد السلوكي، والدراسات المستقبلية، وتحليل السلوك المجتمعي، وأخلاقيات التقنية والذكاء الاصطناعي، وإدارة المعرفة.

5. تعزيز التخصصات والبرامج البينية

دعم البرامج الأكاديمية والبحثية التي تدمج العلوم الإنسانية والاجتماعية مع العلوم الطبيعية والتقنية والهندسية والإدارية، بما يحقق التكامل بين التخصصات بدل وضعها في علاقة تنافس أو صراع. فالمؤرخ يحتاج إلى علم الاجتماع وعلم النفس وتحليل البيانات، كما يحتاج المهندس والطبيب والمتخصص التقني إلى الفلسفة، والأخلاق، واللغة، والتاريخ، وفهم الإنسان والمجتمع. والمستقبل لا يحتاج إلى متخصص أحادي المعرفة، بل إلى خريج متعدد الأدوات، قادر على الجمع بين المعرفة التخصصية والفهم الإنساني والأخلاقي.

6. إدماج العلوم الإنسانية في جميع التخصصات الجامعية

إدراج مقررات أساسية في الفلسفة، والأخلاق، والتاريخ، واللغة، والهوية، وعلم الاجتماع، والتفكير النقدي ضمن البرامج العلمية والطبية والهندسية والتقنية والإدارية. فالعلوم الإنسانية لا ينبغي أن تظل حكرًا على طلاب كليات الآداب والعلوم الاجتماعية، بل يجب أن تسهم في تكوين جميع طلاب الجامعات، حتى لا يتخرج المتخصص التقني وهو يفتقر إلى القدرة على فهم الأبعاد الاجتماعية والثقافية والأخلاقية للمعرفة التي يمتلكها.

7. تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس

إطلاق برامج مستمرة لتطوير أعضاء هيئة التدريس في العلوم الإنسانية والاجتماعية، تشمل: استراتيجيات التعليم الحديثة، وتوظيف التقنية والذكاء الاصطناعي، والتعلم القائم على المشروعات، والبحث الميداني والتطبيقي، وتحليل البيانات الكمية والنوعية، وصناعة المحتوى الرقمي، وإدارة الحوار وتنمية التفكير النقدي لدى الطلاب. كما ينبغي مراجعة آليات اختيار القيادات الأكاديمية في الأقسام والكليات، بحيث لا تعتمد على التدرج الوظيفي وحده، وإنما تأخذ في الاعتبار وجود مشروع علمي وفكري وقدرة حقيقية على التطوير وإنتاج المعرفة.

8. تعزيز مساحة النقد والحرية الأكاديمية

توفير بيئة أكاديمية تسمح بحرية البحث والنقاش والتفكير والإبداع، في إطار المسؤولية العلمية والأخلاقية والقانونية. فالعلوم الإنسانية لا تستطيع إنتاج معرفة حقيقية إذا كان الباحث محاطًا بمحاذير تحول دون دراسة الظواهر الاجتماعية والثقافية والتاريخية بموضوعية، أو إذا ظل الخطاب العلمي محصورًا بين المبالغة في المدح والمبالغة في الذم. ويتطلب تطوير هذه العلوم توسيع مساحة النقد لدى الطلاب والأساتذة والباحثين، بما يسهم في بناء معرفة أكثر توازنًا وعمقًا.

9. ربط الخريجين بسوق العمل من خلال المهارات القابلة للنقل

إدماج المهارات المتنقلة أوTransferable Skills في برامج العلوم الإنسانية والاجتماعية، بما يوسع المسارات المهنية المتاحة لخريجيها، من غير أن يؤدي ذلك إلى إضعاف جوهر التخصص.

وتشمل هذه المهارات: اللغة الإنجليزية، والكتابة المهنية وإعداد التقارير، وتحليل البيانات والإحصاء، والبحث والتحقق من المعلومات، وإدارة المشروعات، والتفكير النقدي وحل المشكلات، وإجراء المقابلات والبحث الميداني، واستخدام الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي. ومن شأن هذه المهارات أن تهيئ الخريجين للعمل في الوزارات، والهيئات الثقافية، ومراكز الدراسات، والإعلام، والمتاحف، والأرشيفات، والقطاع غير الربحي، ومؤسسات السياسات العامة، وغيرها من القطاعات.

10. بناء وعي نقدي بالذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي

التعامل مع الذكاء الاصطناعي بوصفه فرصة لتطوير العلوم الإنسانية، لا تهديدًا لوجودها، مع تنمية ما يمكن تسميته بـ«الوعي الخوارزمي» لدى الطلاب والباحثين. ويشمل ذلك تدريبهم على قضايا من قبيل: تحليل التحيزات الكامنة في النظم الرقمية، والتحقق من المصادر والمعلومات، ونقد الروايات التي تنتجها أدوات الذكاء الاصطناعي.، وفهم الافتراضات الثقافية والقيمية التي تتضمنها التقنيات، واستخدام الأدوات الرقمية دون التعامل مع مخرجاتها بوصفها حقائق نهائية، إضافة إلى توظيف الذكاء الاصطناعي في الأرشفة، والتفريغ، والتصنيف، وتحليل النصوص، مع إبقاء المراجعة العلمية والإنسانية أساسًا للعمل. فالآلة تستطيع أن تجمع المعلومات وتنتج النصوص، لكنها لا تمتلك مرجعية أخلاقية أو وعيًا اجتماعيًا أو فهمًا كاملًا للسياق والمعنى الإنساني.

11. حماية الذاكرة الثقافية وتحويلها إلى معرفة منتجة

إطلاق مشروعات تربط التاريخ والتراث والهوية بالمجتمع المعاصر، بحيث لا تقتصر الجهود على حفظ الوثائق والآثار والروايات، بل تتجه إلى تحويلها إلى وعي وقيم ومهارات ومحتوى قابل للاستخدام. وفي هذا السياق، توصي الحلقة بتبني مشروع تجريبي بعنوان: «مختبر الذاكرة المنتجة»، ويقوم هذا المشروع على اختيار قضية من التاريخ المحلي أو الوطني، وجمع وثائقها وصورها وسجلاتها ورواياتها الشفوية، ثم تحليلها ونقدها والتحقق منها من خلال فريق متعدد التخصصات يضم طلاب التاريخ، واللغة، وعلم الاجتماع، والإعلام، والتقنية. وتتحول المادة في نهاية المشروع إلى منتج يصل إلى المجتمع، مثل: فيلم وثائقي قصير، أو حلقة صوتية، أو معرض رقمي، أو خريطة تفاعلية، أو قصة تاريخية موثقة، أو مادة تعليمية تستفيد منها المدارس. ويمكن أن يبدأ المشروع في جامعة واحدة، ومن خلال مقرر واحد، خلال فصل دراسي واحد، وبالشراكة مع متحف أو مركز ثقافي أو أرشيف وطني.

12. مأسسة حضور العلوم الإنسانية في صناعة القرار

إنشاء ودعم مراكز تفكير ودراسات سياسات متعددة التخصصات، تضم خبراء في العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى جانب المتخصصين في الاقتصاد والتقنية والهندسة والطب. وتتولى هذه المراكز قضايا مثل: تقييم الآثار الاجتماعية والثقافية للمشروعات والسياسات التنموية والتقنية قبل تنفيذها، وتحليل التحولات السلوكية والقيمية، وتقديم بدائل وتوصيات لصانعي القرار، وربط المعرفة الأكاديمية بالقضايا الوطنية. كما ينبغي ألا يُتخذ القرار التنموي أو التقني بناءً على الجدوى الاقتصادية وحدها، بل

يجب أن يشمل تقييمًا لآثاره الاجتماعية والثقافية والأخلاقية.

13. إصلاح البناء المؤسسي للأقسام والكليات

مراجعة البنية المؤسسية والإدارية لأقسام العلوم الإنسانية والاجتماعية، بما يعزز قدرتها على التطوير والتجديد، ويمنع تحولها إلى مؤسسات تقتصر وظيفتها على منح الشهادات والترقيات. ويشمل ذلك: تحديث معايير القيادة الأكاديمية، والاستفادة من الأساتذة والباحثين بعد بلوغهم سن التقاعد، واستقطاب أصحاب المشروعات الفكرية والعلمية، وبناء شراكات مع الباحثين والمثقفين من خارج الجامعات، وتشجيع الأقسام على إنتاج المعرفة المرتبطة بالمجتمع، ومراجعة معايير الترقية والنشر العلمي، بما يقلل من الأبحاث التكرارية والمنفصلة عن الواقع.

14. توفير تمويل مستقل ومستدام للبحوث الإنسانية

تخصيص مسارات تمويل مستقلة للبحوث والمشروعات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وعدم تقييمها بالمعايير نفسها التي تُستخدم في تقييم العلوم الطبيعية والتطبيقية. كما ينبغي توسيع معايير تقييم البحث العلمي لتشمل: الأثر المجتمعي، الإسهام في صناعة السياسات، وخدمة الهوية واللغة والتراث، وإنتاج المحتوى المعرفي، وحل المشكلات الاجتماعية والثقافية، وبناء الوعي العام، ونقل المعرفة إلى المجتمع.

15. بناء مؤشر وطني للمنظومة القيمية والثقافية

إعداد مؤشر وطني يقيس اتجاهات المجتمع نحو القيم، والمعرفة، والتعليم، والتخصصات العلمية والمهنية المختلفة، ومستوى التقدير الاجتماعي للعلوم الإنسانية والاجتماعية. ويسهم هذا المؤشر في: توفير خط أساس للمنظومة القيمية والثقافية، ورصد التحولات في اتجاهات المجتمع، وقياس أثر البرامج التعليمية والإعلامية، إضافة إلى تقييم الصورة الذهنية للتخصصات، ودعم صانعي السياسات ببيانات موثوقة، وتحديد الأولويات الثقافية والتعليمية.

16. تغيير الصورة الذهنية عن العلوم الإنسانية

إطلاق برامج إعلامية وتوعوية ومهنية تبين إسهامات العلوم الإنسانية والاجتماعية في التنمية، وصناعة السياسات، وفهم السلوك، وتعزيز الهوية، وإدارة التحولات التقنية والثقافية. كما ينبغي مراجعة الخطاب الذي يكرس تفوق تخصصات العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات STEM على بقية العلوم، واستبداله بخطاب يؤكد التكامل بين التخصصات، وتكافؤ قيمتها المعرفية والتنموية، فالمطلوب ليس التقليل من أهمية العلوم الطبيعية والتقنية، وإنما تجاوز النظرة الفوقية التي تجعل بعض التخصصات أكثر احترامًا اجتماعيًا من غيرها، دون النظر إلى الأدوار المختلفة التي تؤديها في بناء المجتمع.

17. تعزيز استقلالية الجامعة ورسالتها المعرفية

تحقيق التوازن بين احتياجات سوق العمل والرسالة الثقافية والمعرفية للجامعة، والحد من هيمنة الاعتبارات السوقية قصيرة المدى على القرارات الأكاديمية، فالجامعة ليست مؤسسة لتخريج الموظفين فحسب، وإنما مؤسسة لبناء الإنسان، وإنتاج المعرفة، وتنمية التفكير، وتعزيز القيم والهوية، وخدمة المجتمع. ولا ينبغي أن

تتحول البرامج الأكاديمية إلى استجابة مباشرة ومتغيرة لضغوط السوق على حساب التخصصات ذات الأثر الحضاري والثقافي طويل المدى.

18. بناء شراكات تعليمية وثقافية ومجتمعية

توسيع الشراكات بين الجامعات ومراكز الأبحاث والمتاحف والأرشيفات والهيئات الثقافية والمؤسسات الإعلامية والقطاع غير الربحي والقطاع الخاص. وتسهم هذه الشراكات في: توفير فرص التدريب الميداني، وتقديم مقررات مشتركة، وإنتاج مشروعات بحثية وتطبيقية، وفتح مرافق المجتمع أمام الطلاب، إضافة إلى ربط البرامج الأكاديمية بالاحتياجات الفعلية، وتحويل المعرفة الجامعية إلى محتوى وخدمات يستفيد منها المجتمع.

19. استكمال الحوار وتحويله إلى مشروعات قابلة للتنفيذ

تنظيم حلقات وورش عمل متخصصة تتناول كل محور من محاور الحلقة بصورة أكثر تفصيلًا، مع دعوة المشاركين إلى تقديم مبادرات مكتوبة ودراسات تطبيقية. كما يُقترح تشكيل فريق علمي يتولى: مراجعة التوصيات وتصنيفها، وتحديد الأولويات، وتحويل عدد منها إلى مشروعات تجريبية، وإعداد مقترحات للجهات المعنية، مع متابعة تنفيذ المبادرات وقياس أثرها.

الخاتمة

كشفت مداولات هذه الحلقة أن أزمة العلوم الإنسانية والاجتماعية ليست أزمة وجود أو جدوى، بقدر ما هي أزمة تحديث وتموضع، وأزمة مناهج ومؤسسات وسياسات وصورة ذهنية. كما أكدت النقاشات أن المشكلة لا تكمن في سوق العمل وحده، ولا في الطلاب وحدهم، ولا في الجامعات وحدها، وإنما في منظومة مترابطة تشمل فلسفة التعليم، وطريقة إعداد الطالب، وكفاءة الأستاذ، وبنية الأقسام الأكاديمية، والسياسات التعليمية، ومكانة اللغة، وعلاقة الجامعة بالمجتمع، وقدرة العلوم الإنسانية على تجديد أدواتها وأسئلتها.

ولم يكن الهدف من هذه الحلقة الدفاع عن العلوم الإنسانية في مواجهة العلوم الطبيعية أو التقنية، فالعلاقة بينهما ليست علاقة صراع أو منافسة، وإنما علاقة تكامل. فالمجتمع يحتاج إلى من يصمم التقنية ويطورها، كما يحتاج إلى من يفهم أثرها في الإنسان، وإلى من يضع لها الإطار الأخلاقي والثقافي الذي يوجه استخدامها.

فالعلوم الطبيعية تمنح الإنسان القدرة على الفعل، بينما تساعده العلوم الإنسانية على تحديد الغاية من هذا الفعل. وإذا كانت التكنولوجيا تمنحنا السرعة، فإن العلوم الإنسانية تمنحنا الاتجاه، وإذا كانت البيانات توسع قدرتنا على المعرفة، فإن الفلسفة والتاريخ واللغة وعلم الاجتماع تمنحنا القدرة على الفهم والتفسير والحكم الأخلاقي.

وقد أظهرت الحلقة أن الحفاظ على العلوم الإنسانية بصيغتها التقليدية لا يكفي، وأن استعادة مكانتها تتطلب الانتقال بها من الحفظ إلى الإنتاج، ومن التلقين إلى التفكير، ومن العزلة إلى التكامل، ومن الخطاب النظري إلى التطبيق، ومن الدفاع عن الوجود إلى إثبات الأثر.

فالعلوم الإنسانية مطالبة بأن تنفتح على قضايا المجتمع، وعلى البيانات والتقنية والذكاء الاصطناعي، وأن تطور مناهجها وأدواتها، وتنتج معرفة محلية قادرة على فهم الإنسان العربي وتحولاته، بدل الاكتفاء باستيراد المفاهيم والنظريات دون نقد أو تكييف.

وفي الوقت نفسه، تظل هذه العلوم جزءًا أساسيًا من السيادة الثقافية والمعرفية للمجتمع؛ لأنها تحفظ ذاكرته، وتصوغ لغته، وتبني هويته، وتمكّنه من التفاعل النقدي مع المعرفة العالمية، من دون انغلاق أو ذوبان. فالنهضة لا تعني القطيعة مع الماضي، كما لا تعني البقاء أسرى له، وإنما تعني أن نقرأه بوعي، وننقده بشجاعة، ونستخلص منه القيم والخبرات، ثم نحولها إلى معرفة وعمل ومبادرات تسهم في بناء المستقبل.

ومن هنا، فإن نجاح العلوم الإنسانية والاجتماعية لا يُقاس بعدد الأقسام والمقررات والبحوث المنشورة فحسب، وإنما أيضًا بما تحدثه من أثر في وعي الإنسان، وفي جودة القرار، وفي تماسك المجتمع، وفي قدرته على فهم ذاته ومواجهة تحولات عصره، فلا نهضة من

دون إنسان، ولا بناء للإنسان من دون لغة وذاكرة وقيم ووعي نقدي، ولا يمكن لمشروع حضاري أن يكتمل إذا امتلك الأدوات وفقد المعنى.

وأخيرا يمكن القول بأن الأمة التي تحوّل ذاكرتها إلى وعي، ووعيها إلى قيمة، وقيمتها إلى عمل، هي الأمة القادرة على صناعة النهضة والمستقبل.

25
since 2000
Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
البرنامج الثقافي والإعلامي

www.ar.grc.net

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium

www.grc.net